الإدارة المالية والضرائب في مصر في عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨م

م.د أحمد محمد نوري أحمد العالم *

تأريخ التقديم: ٢٠١٧/١٢/١٣ تأريخ القبول: ٢٠١٨/١/٢٤

- المقدمة :

امتلأت المكتبات العربية بالمؤلفات والبحوث ألتي تناولت سياسة محمد علي باشا التنظيمية في مصر, إذ أنه تمكن من نقلها من حالة الفوضى التي كانت عليها في عهد المماليك (١٥١٦-١٨٠٥م) إلى حالة أكثر تنظيما من خلال قيامه بتحديث النظم الإدارية ,وإقامة العديد من مشاريع الري وبناء المصانع, وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج وإصداره الصحف الرسمية, إلا أن القليل منها تطرقت إلى الجوانب السلبية لهذا المشروع والمتمثلة بسوء تنظيم الإدارة المالية ,والضرائب حيث كانت الإدارة أسوأ مما كانت عليه في هذا الجانب؛ لذا يركز البحث على الجوانب السلبية لمشروع محمد علي باشا في مصر من خلال تتبع التقلبات التي طرأت على هذه الإدارة, و دراسة النظم التي اتبعها في جباية الضرائب, كما تناول آثار هذه الإدارة بجوانبها السلبية على المجتمع المصري:

* قسم التاريخ/ كلية التربية/ جامعة دهوك/عقرة

أولا-الإدارة المالية في مصر في عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨م:

كانت الإدارة المالية في مصر من أكثر مؤسسات الولاية عرضة للتغيير طبقاً لكفأتها، وقد حاول محمد علي باشا [١]ادخال تحديثات عديدة على هذه النظم التي كانت تسير وفقاً للقوانين التي وضعها العثمانيون في فترة قوتهم, ومن الصعب فهم الإجراءات التي اتخذها في هذا المجال لذا وجب علينا نتناول النظم المالية التي كانت سائدة قبل وصوله الي السلطة:

١. الإدارة المالية العثمانية في مصر ١٥١٧-١٨٠٥م :

نظم العثمانيون الإدارة المالية تنظيماً دقيقاً بعد سيطرتهم على مصر عام ١٥١٧م, وقد اختص الديوان الدفتري وديوان الروزنامة في الولاية[٢]، بالإدارة المالية في العهد العثماني, وكان الديوان الدفتري بمثابة وزارة مالية يتولى الإشراف المالي العام على شؤون الولاية وتحصيل الأموال المستحقة عليها للسلطان والذي يطلق عليه (المال الميري), ويعد الدفتر دار(وزير المالية) على رأس السلم الإداري لهذا الديوان يساعده

(١)محمد علي باشا: ولد عام ١٧٦٩م في مدينة قولا الألبانية من عائلة متواضعة, توفى والده الذي كان يعمل ضابطا في خفر الطرق وهو في الرابعة من عمره, أنخرط في سلك الجيش العثماني ثم عمل في التجارة, قدم إلى مصر مع القوات التي أرسلتها الدولة العثمانية لإخراج الفرنسين عام ١٨٠١م, وعين قائداً للفرقة الألبانية, نُصب والياً على مصر عام ١٨٠٥م, تمكن من إخراج القوات البريطانية التي احتلت الإسكندرية عام ١٨٠٧م, وقضى على سلطة المماليك عام ١٨١١م, وتخلص من نفوذ علماء الأزهر الذين أوصلوه إلى السلطة, اهتم بتحديث الإدارة والجيش على النمط الأوربي, كان يتطلع إلى اقامة دولة تضم مصر والسودان والحجاز وبلاد الشام, ويعده الكثير من المؤرخين والباحثين بأنه واضع الأسس لنهضة مصر الحديثة. خليل بن أحمد الرجي, تاريخ الوزير محمد علي باشا, تحقيق دانيال كريسليوس وحمزة عبد العزيز بدر وحسام الدين اسماعيل, ط١, (القاهرة, دار الأوقاف العربية, ١٩٩٧م), ص ص ٨ ,٩؛ الياس الأيوبي, محمد علي سيرته وأعماله وآثاره, ط١ ,(القاهرة دار الهلال, ١٩٢٣), ص ص ٨-١٠.

(٢) الروزنامة: كلمة فارسية مركبة "روز" وتعني اليوم و"نامة" وتعني الكتاب اليومي أو السجل اليومي, أخذت تطلق على السجلات التي تدون فيها الأعمال اليومية, اتسع مدلولها في العهد العثماني فأصبحت تطلق على الديوان المختص بحفظ السجلات والدفاتر المالية. للمزيد ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب, معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ,ط١,(بيروت، مؤسسة الرسالة ,١٩٩٦م), ص ٢١٤.

وكل ومهر دار (حامل الأختام) وعدد من الموظفين يعملون تحت إشرافه[١]، أما ديوان الروزنامة فكان عمله أكثر تخصصا, فهو المسؤول عن جمع الأموال المستحقة للدولة وصرفها وتسجيلها في سجلات خاصة بها قبل أن ترفع إلى الديوان الدفتري, وقد أولى العثمانيون اهتماما كبيراً بهذا الديوان حتى أن سجلاته كانت تكتب بخط خاص يعرف بـ " القيرمة " وهو كثير التكسير والتقطيع وتصعب قراءته ,إلا بعد التمرين الطويل على مختلف القوالب والكلمات والجمل[٢].

إلى جانب ذلك كان ديوان الولاية[٣] يشرف على كافة الأعمال ألتي يقوم بها الديوان الدفتري وديوان الروزنامة ,فكان يشرف على اعمال الخزينة العامة والضرائب ويبت في القضايا المالية المهمة ويتولى الأنفاق على الإدارات الأخرى في الولاية[٤], وقد

(١) زين العابدين شمس الدين نجم الدين الدين, الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر, ط١, (القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية, ٢٠٠٧), ص١٤٣.

(٢) محمد مبروك محمد, الإدارة المالية في عهد محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٨م, ط١,(القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ٢٠٠٩), ص ص ١٤-٢٠.

(٣) أسس العثمانيون في مصر ديوانين للحكم والإدارة وهم الديوان الكبير, والديوان الصغير, ويضطلع الأول بالنشاط الحكومي العام كالأمن الداخلي والإشراف على جباية الضرائب, واعضاءه من كبار الجيش وعلماء الدين ولا يناقش هذا الديوان سوى الأمور ذات الأهمية الكبرى, أما الديوان الثاني والذي يطلق عليه في العادة تسمية " الديوان " فكأن يختص بالنشاط العمومي, وعضويته مقتصرة على كبار الموظفين الإداريين, والضباط. للمزيد ينظر: هيلين آن ريفلين, الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر, ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسني, ط١, (القاهرة , دار المعارف , ١٩٦٧), ص ص ١٦-١١٠.

(٤) نجم الدين, المصدر السابق, ص١١٤.

كرست هذه الدواوين لخدمة النظام الضريبي القائم على أساس نظام الالتزام[١] في جباية الأموال المستحقة للدولة[٢].

على الرغم من أن الإدارة المالية في مصر في مطلع العهد العثماني كانت من أكثر الإدارات تنظيما وضبطا[٣], إلا أنها لم تستمر على نفس هذه الوتيرة مع ضعف السلطة المركزية واتساع الفجوة الإدارية بين اسطنبول والقاهرة, وقد أدى هذا إلى غياب دور الحكومة العثمانية مما شجع على فساد الولاة من جهة في الوقت الذي شهدت فيه مصر نزاعا بين المماليك أنفسهم وبين الولاة العثمانيين على السلطة من جهة أخرى[٤].

---

(١) نظام الالتزام: وهو أن تعهد الدولة إلى الملتزم (وهو في العادة شخص أو مجموعة اشخاص) بمهمة جباية الأموال المستحقة لها عن الأراضي والأملاك لقاء احتفاظه بفائض الالتزام, وهو الفرق بين ما يجمعه الملتزم من الضرائب وما يدفعه للدولة, يعود هذا النظام في أصوله إلى عهد الدولة العباسية (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٥٠-١٢٥٨م) وأقرت الدولة العثمانية العمل به في العديد من ولاياتها منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر. أ.ن بولياك, الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان, ترجمة عاطف كرم, ط١, (بيروت, دار المكشوف, ١٩٤٨), ص ص ١٤٢, ١٤٣.

(٢) عبد السميع الهواري, لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر, ط١, (القاهرة , مطبوعات المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ,١٩٦٣), ج٢, ص ص ٧٦ ,٧٧.

(٣) لا نكريه," الريف المصري في عصر المماليك العثمانيين ", في مجموعة من الباحثين, كتاب وصف مصر , ترجمة زهير الشايب, ط١, (القاهرة , دار الشايب للنشر , ١٩٧٩), ج٥, ص ص,٥١-٥٤.

(٤) خضع المماليك لسلطة الدولة العثمانية عام ١٥١٧م وشكل منهم السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) فرق عسكرية لحماية الولاية وكلفهم في ذات الوقت بإدارة بعض أجزاءها, غير أن ضعف السلطة المركزية في اسطنبول منذ أواخر القرن السابع عشر بسب حروبها في الجانب الأوربي زاد من سلطة المماليك مما نتج عنه صراعاً سياسياً وتنافساً على السلطة فيما بينهم من جهة, ومع الولاة العثمانيين من جهة أخرى تطور إلى الاقتتال في كثير من الأحيأن وخاصة خلال القرن الثامن عشر مما نتج عنه حدوث فوضى طالت كل مفاصل الحياة في مصر: للمزيد ينظر عبد الرحمن حسن الجبرتي, عجائب الأثار في التراجم والأخبار, تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم, ط٦, (القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية, ١٩٩٨),ج٣, ص ص ٢-١٠-١٢؛ جلال يحيى ,مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥م, (الإسكندرية, منشاة المعارف, د.ت), ص ص ٧٨-١١٩-١٦٠.

انعكست هذه الفوضى على الإدارة المالية والجوانب الاقتصادية بشكل عام في الولاية ,حيث أهملت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية, ومشاريع الري, واضطربت العملة والموازيين والمكاييل وسائر المعاملات المالية الاخرى, وانتشرت الفوضى في جباية الضرائب[١], عوضا عن اهمال الجانب الصحي, والتعليمي الأمر الذي أدى إلى تفشي الأمراض والأوبئة مما أنعكس على زيادة الوفيات ونقص عدد السكان والأيدي العاملة[٢], بلغت هذه الفوضى ذروتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما سيطر أحد قادة المماليك ويدعى علي بك الكبير(١٧٦٠-١٧٧٢م)[٣], على مقاليد السلطة في مصر مستغل انشغال الدولة العثمانية في حروبها مع روسيا القيصرية[٤] وقد عمت الاضطرابات السياسية والفوضى الأمنية خلال تلك الفترة واستمر على تلك الوتيرة حتى وصول الحملة

(١) الجبرتي, المصدر السابق,ج٣, ص٧٨؛ نجم الدين, المصدر السابق, ص ص ١٤-١٥؛ رينييه قطاوي بك وجورج قطاوي , محمد علي وأوربا, ترجمة الفريد يلوز, ط٢, (القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية,٢٠٠٨), ص٣٠.

(٢) شهدت مصر خلال تلك الفترة نقصاً كبيراً في عدد السكان, إذ تشير المصادر أن عدد سكانها في القرن الرابع عشر الميلادي كان ٤،٠٠٠،٠٠٠ نسمة تقريبا تناقص ليصل إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٠٠م. محمد أنيس, الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤م, ط١, (القاهرة, المكتبة الأنجلو مصرية ١٩٨٥م), ص ١٤٩ ؛ يحيى, المصدر السابق, ص ٢٥.

(٣) علي بك الكبير: ويطلق عليه أيضا " بلوط قبان " وتعني باللغة التركية سارق الغمام أو "علي الجن", رجل مملوكي الأصل ولد عام ١٧٢٨م في مدينة أباسيطا القوقازية, كان والده أحد قساوسة الكنيسة اليونانية, أنخرط في خدمة إبراهيم بك جاويش الانكشارية في مصر بعد أن اعتنق الإسلام, تقلد أمارة الحج المصري عام ١٧٥٩م ,ومنصب شيخ البلد (زعيم المماليك) عام ١٨٦٠م, أقام حكم شبه مستقل عن الدولة العثمانية في مصر ما بين الأعوام ١٧٦٠ وحتى عام ١٧٧٣م قبل أن يتمكن أحد منافسيه من المماليك وهو محمد بك ابو الذهب من قتله للمزيد ينظر: محمد رفعت رمضان, علي بك الكبير, ط١, (القاهرة, دار الفكر العربي ,١٩٥٠), ص ص ١٨-٢٣-٥٥؛ الجبرتي,المصدر السابق, ج٣, ص ٣٣٤.

(٤) دخلت الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر في أتون حربين طاحنتين مع روسيا القيصرية بسبب رغبة الأخيرة في التوسع على حساب أراضي الدولة العثمانية, الأولى كانت عام ١٧١٧م واستمرت حتى عام ١٧١٣م, والثانية وهي الاعنف كانت خلال الأعوام ١٧٦٨ وحتى ١٧٧٤م، تمكنت خلالها روسيا القيصرية من الوصول إلى السواحل الشرقية للبحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق, وقامت بدعم حركات التمرد ضد الدولة العثمانية في مصر وبلاد الشام ما نتج عنه فوضى عارمة اجتاحت الولايات العثمانية الشرقية .للمزيد ينظر: يلماز أوز تونا, تاريخ الدولة العثمانية, ط١, (اسطنبول, منشورات مؤسسة فيصل للتمويل , ١٩٨٨م), ج١, ص ص ٥٩٥-٦٦٣؛ عبد المجيد عبد الملك, ساحل بلاد الشام والصراعات الدولية, ط١, (بيروت , دار بيسان ,٢٠٠٧), ص ص ١٢٠-١٢١.

العسكرية الفرنسية بقيادة نابليون بونبارت Napoleon-Bonaparte (١٨٠٤-١٨١٥م) إلى مصر عام ١٧٩٨م[١].

حاول الفرنسيون بعد قضائهم على سلطة المماليك تنظيم الإدارة المالية, وساعدهم على ذلك عدم تمكن المماليك من إتلاف سجلات ديوان الروزنامة قبل انسحابهم, الأمر الذي مكنهم من استيعاب نظام حيازة الأرض[٢], والالتزام في جباية الضرائب, فأبطل الفرنسيون عمل ديوان الروزنامة واستعاضوا عنه بلجنة مؤلفة من خمسة أعضاء مختصة بالشؤون المالية, كما قاموا بتقليص صلاحية الملتزمين الأمر الذي حال بينهم وبين جمعهم للضرائب والتدخل في شؤون القرى, كما أدخلوا إصلاحات أخرى على نظام حيازة الأرض[٣].

على الرغم من قصر المدة الزمنية التي سيطرة فيها الفرنسيون على مصر والتي دامت حتى عام ١٨٠١م إلا أنها عملت على قلقلة النظام الاقتصادي الذي كان سائداً منذ مطلع العهد العثماني ,الأمر الذي ساعد على أنتشار الفوضى بعد انسحابهم منها وعودة المماليك إلى الحكم مرة أخرى[٤], وقد أهملت الإدارة المالية بشكل عام على أثر الفوضى التي اجتاحت مصر بعد خروج القوات الفرنسية منها وعودة الإدارة العثمانية

---

(١) الجبرتي, المصدر السابق, ج٣, ص١.

(٢) كانت أراضي مصر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاثة أقسام: " أراضي الأثر " وهي ملك للفلاحين وتفرض عليها ضريبة الميري, و" الأراضي الأوسية " ويعود حق الإنتفاع بها إلى الملتزمين وهي معفاة من الضرائب, و" أراضي الرزقة " وهي أراضي الأوقاف المخصصة للأنفاق على المسجد. واعمال الخير وهي معفاة من الضرائب .لا نكريه, المصدر السابق,ص ٥٩؛عماد هلال, الفلاح والسلطة والقانون مصر في النصف الثأني من القرن التاسع عشر, (القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية, ٢٠٠٧), ص١٨٤.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الإدارية والمالية للفرنسين في مصر ينظر: يحيى, المصدر السابق , ص٣٦٣؛ ناصر أحمد إبراهيم, الفرنسيون في صعيد مصر المواجهة المالية ١٧٩٨-١٨٠١, (القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية, ٢٠٠٥), ص ص٥٧-٩٣.

(٤) محمد, المصدر السابق, ص ص ١٦،١٧؛ محمود فؤاد شكري, مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١,ط٢, (القاهرة, الهيئة العامة لقصور الثقافة, ٢٠١٠), ج١, ص٢٦.

السابقة على الرغم من محاولة الولاة العثمانيين اصدار بعض الأوامر التي تحد من تلك الفوضى[١] واستمر الوضع على ذلك حتى استلام محمد علي باشا, دفة السلطة في الولاية.

٢-الإدارة المالية في مصر في عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨م:

الإدارة المالية في مصر في عهد محمد علي باشا بمرحلتين اساسيتين: الاولى بدأت منذ توليه السلطة وحتى اصدار القانون الاساسي "السياسنامة" عام ١٨٣٧م, والثانية تمثلت بصدور القانون الأساسي وما رافقه من تطورات في البنية الإدارية والمالية لمصر حتى عام ١٨٤٨م, وسيحاول البحث التطرق لكلتا المرحلتين كلٌ على حدا.

أ- المرحلة الأولى: الإدارة المالية في مصر ١٨٠٥-١٨٣٧م:

اتسم محمد علي باشا بطموحه ورغبته الشديدة في إصلاح الأوضاع العامة في مصر منذ توليه السلطة, إلا أنه صدم بمعوقات حالت بينه وبين ما كان يطمح إليه كان من أبرزها, وجود سلطة المماليك التي كانت لاتزال قوية مع ما كانوا يحدثونه من فوضى واضطرابات امنية, إضافة إلى وجود القوات البريطانية التي تمكنت من احتلال الإسكندرية في يوم ١٤ ايلول ١٨٠٧م[٢] وما رافقها من تطور الأحداث في مصر, فضلاً عن سلطة علماء الأزهر الذين أوصلوه إلى السلطة[٣].

من جانب أخر كان محمد علي باشا حديث العهد بولاية مصر وهو بحاجة إلى الاطلاع على صغائر الأُمور وكبائرها قبل البدء بمشروعاته الإصلاحية, ولا يغيب عن الأذهان أنه كان والياً للدولة العثمانية وهو ملزم بكل ما يصدره السلطان من قرارات

---

(١) الجبرتي, المصدر السابق ,ج٣, ص ص٣٠٣- ٣٠٨.

(٢) تشير العديد من المصادر أن المماليك كانوا قد اتصلوا بالقوات البريطانية التي سيطرت على الإسكندرية وتعاونوا معها لإرباك الوالي الجديد والتخلص منه, وهذا ما سهل عليه فيما بعد أمر القضاء عليهم بتأييد ودعم من علماء الأزهر بعد خروج القوات البريطانية من الإسكندرية .للمزيد ينظر الجبرتي ,المصدر السابق, ج٤, ص٧؛ اسماعيل سرهنك, حقائق الأخبار عن دول البحار, ط١, (القاهرة, المطبعة الأميرية, ١٣١٢هـ), ص ٢٢٢.

(٣) الجبرتي, المصدر السابق, ج٣, ص٥٦٤؛ شكري, المصدر السابق, ج٢, ص٥٨٢.

وأوامر, لذا كان من الصعب عليه اتخاذ أية اجراءات تتعارض مع ما كان يوجه إليه من أوامر في أول عهده في الولاية[١], لذا أبقى على النظم المالية التي كانت سائدة وبشكل مؤقت, ثم بادر باتخاذ بعض الخطوات الإيجابية, فعلى الرغم من قبوله للدفتر دار الموجه إليه من قبل الدولة في ٤ شباط ١٨٠٦م سعى إلى السيطرة المباشرة على الإدارة المالية المتمثلة بهذا المنصب عندما استحصل موافقة السلطان العثماني بتعين نجله إبراهيم باشا بمنصب الدفتر دار, وقد بذل الأخير جهودا مضنية لضبط الديوان الدفتري والقضاء على الفساد فيه ,ثم أسند هذا المنصب إلى صهره محمد بك واعطاه صلاحيات واسعة لإدارته, وعلى الرغم من ذلك فقد ظل هذا الديوان يعاني من الضعف في أدائه خاصة وأن محمد علي باشا قد اتجه إلى استحداث وظائف مالية جديدة لتحل محل الوظائف القديمة أو التخفيف من مسؤولياتها على أقل تقدير, وقد اقتصرت وظيفة الدفتر دار في عهده على التحقق من المبالغ المتأخرة في ذمة الصيارفة[٢], وتحصيل ما يمكن تحصيله منها عوضا عن مهامه في توزيع المرتبات على مستحقيها والتحقيق في قضايا الفساد والإخلاس بعد أن فرض الرقابة الشديدة على عمل هذا الديوان[٣], ومن الملاحظ أنه اتجه إلى فرض الرقابة على كافة الإدارات بما فيها المالية عندما أقدم على أنشاء ديوان عموم

(١)الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي, إشراف رؤوف عباس حامد, تحقيق أمينة عامر واخرون, ط١, (القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية, ٢٠١٠), ج١, الوثيقة رقم(٢), ص١٢, الوثيقة رقم (٣٤٤), ص ٧٥, الوثيقة رقم (٧٢٤), ص ١٥٢.

(٢) الصراف: وهو الشخص المكلف من قبل وكيل الملتزم بجباية الضرائب من القرى والأرياف, وهو في الغالب من الأقباط لمعرفتهم الواسعة بأمور الحساب. جمال كمال محمود محمد, نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, قسم التاريخ, جامعة القاهرة, (القاهرة, ٢٠٠), ص٧٢.

(٣) محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص٢٨؛ الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, الوثيقة رقم (١٤٧), ص٣٩.

التفتيش عام ١٨٢٩م ,لضمان نفاذ أوامره والحيلولة دون استشراء الفساد في الإدارات المختلفة(١).

أما ديوان الروزنامة فلم يطرأ أي تغير واضح عليه في مطلع عهد محمد علي باشا فقد استمر الروزنامجي بممارسة مهامه المتعلقة بالإدارة المالية كما كان في السابق إلا أنه اتجه ومنذ عام ١٨١٠م إلى فرض الرقابة الشديدة عليه بعد أن اتضح استغلاله للسلطة الممنوحة له في إختلاس أموال الضرائب وذلك من خلال استحداث منصب كاتب الذمة في الديوان والذي كلف بمراقبة كل الأموال الصادرة من ديوان الروزنامة, ومع ذلك لم تحقق الرقابة الأهداف المرجوة منها بسبب استشراء الفساد الإداري الذي ورثته مصر خلال فترة سيطرة المماليك على مقاليد السلطة(٢).

اتجه محمد علي باشا بعد إجراءه المسح العام لأراضي مصر عام ١٨١٣م إلى تقليص صلاحيات ديوان الروزنامة بعد أن أصدر قراراً بأن تؤول كافة ايرادات مصر إلى خزينة الدولة, وأن تتولى الخزينة اعطاء الدواوين الأخرى المبالغ المخصصة لها والمزمع أنفاقها(٣), وتبع ذلك الغاء ديوان الروزنامة واحالة اختصاصاته إلى ديوان الخزينة المصرية عام ١٨٢٠م, واشترط أن تقدم جميع حسابات الدواوين والمصالح الحكومية شهريا إلى

---

(١) أعاد محمد علي باشا بعد استلامه السلطة بمدة وجيزة تنظيم الإدارة في مصر بما يحقق له الانفراد في السلطة, فأنشاء ديوان للحكم واطلق عليه أسم" ديوان الخديوي" او " المعية السنية " عام ١٨١٩ وكان من ضمن اهم اختصاصاته ضبط الإيرادات المالية والخزينة المصرية, وهو يعمل إلى جانب " ديوان الكتخدا " (ديوان نائب الوالي), المكلف بادرة شؤون القاهرة, فضلاً عن أنشاء دواوين آخرى مثل ديوان البحرية, وديوان الصحة, وديوان التجارة والمبيوعات ما بين الأعوام ١٨١٨و١٨١٩م. زين العابدين شمس الدين نجم الدين, إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥–١٨٨٢, ط١, (القاهرة, دار الكتاب الجامعي, ١٩٨٨), ص ص١٧–٢٦؛ ريفلين, المصدر السابق, ص١١٣؛ الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق,ج١ ,الوثيقة رقم (٨٦) ,ص٢٨.

(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٧١), ص ٢٦؛ محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص٢٩.

(٣) نجم الدين, الدولة والمجتمع, المصدر السابق, ص ١٦٥؛ الأوامر والمكاتبات, ج١, المصدر السابق, الوثيقة رقم ٣٠٤, ص٦٧.

هذا الديوان ,وعلى الرغم من ذلك ظلت الأعباء المالية الملقاة على عاتق الخزينة المصرية جسيمة ,لذا أمر عام ١٨٢٥م بأن يكلف كل ديوان باستيفاء حقه المالي من الدواوين الأخرى وقد ادى هذا الإجراء إلى تخفيف الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق ديوان الخزينة المصرية, فضلاً عن تحسين الأداء الإداري بشكل عام, ثم قام بإعادة تقسيم الوحدات الإدارية لولاية لمصر فقسمت إلى مأموريات وأقسام عام ١٨٢٦م لتسهيل جباية الأموال الأميرية وفوض المأمورين والنظار, بمهام الإدارة المالية في مأمورياتهم ومصالحهم على أن تقدم الحسابات إلى ديوان الخزينة في أوقاتها بدون تأخير(١), فضلاً عن فرض الرقابة الشديدة على اعمالهم من خلال تعيين المفتشين المكلفين برفع تقاريرهم الاسبوعية اليه بشكل منظم(٢).

أما بخصوص الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية كالكُتاب والصيارفة وموظفي المساحة فقد ابقاها على ما كانت عليه سابقا(٣), إلا أنه فرض شروطا صارمة على

(١) اتجه محمد علي باشا إلى إعادة النظر في التقسيمات الإدارية لمصر مستفيداً مما أحدثه الفرنسيون في هذا المجال, فقسم مصر إداريا إلى سبعة مديريات يرأس كل منها مدير, وقسمت المديريات إلى عدة مراكز يديرها المأمورين, وقسمت المراكز إلى أقسام يديرها النظار, وقسمت الأقسام إلى نواحي (قرى) أوكلت إدارتها إلى شيخ البلد المعروف بـ"العمدة". للمزيد ينظر: نجم الدين, إدارة الأقاليم ,المصدر السابق, ص ص ١٧-٢٦؛ عبد الرحمن الرافعي, عصر محمد علي, ط٥, (القاهرة, دار المعارف, ١٩٨٩), ص ص ٥٢٥،٥٢٦.

(٢) نجم الدين, الدولة والمجتمع, المصدر السابق, ص١٦٦؛ الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١,الوثيقة رقم (٨٥٢) ,ص ١٧٨.

(٣) اعطى محمد علي باشا للكتبة الموكلة اليهم أمر مسك الأوامر المالية صلاحيات واسعة بشرط الوفاء بالتزاماتهم, فقد كانت الوظيفة بمثابة عهدة على الموظف يحصل عليها طبقا لعقد مبرم بينه وبين الحكومة, لذا كان عليه أن ينفذ بنود العقد باي طريقة حتى لو اضطره الأمر إلى تأجير عدد من الكتبة على نفقته الخاصة لإنجاز المهام الموكلة إليه, وهذا ما فسح المجال للفساد والتلاعب بالحسابات للتعويض ما قد يخسره الموظف عند تنفيذه بنود العقد. محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص ٣١.

شاغريها منها معرفتهم اللغة التركية[١], والإلمام بأصول مسك الدفاتر المالية والقدرة على تقديم الحسابات في موعدها اسبوعيا أو شهريا, كما أنه قام باستحداث وظائف مالية جديدة مثل مدير الحسابات المكلف بوضع ميزانية سنوية لولاية مصر ,كما استحدث وظيفة أمين الخزينة في المديريات إلى جانب وظيفة محاسبي الأقسام[٢], وعلى الرغم من كل محاولات محمد علي باشا في تحديث الإدارة المالية إلا أنها ظلت ضعيفة في ادائها ,كما يلاحظ أن اختصاصاتها أصبحت متداخلة مع الدواوين والإدارات الأُخرى الأمر الذي تطلب إعادة تنظيمها مجددا, وهو ما أتجه إليه فعلا عندما شرع بإصدار القانون الأساسي عام ١٨٣٧م[٣].

ب–المرحلة الثانية: القانون الأساسي (السياسنامة) والإدارة المالية ١٨٣٧–١٨٤٨م:

اصدر محمد علي باشا قانوناً جديداً لتنظيم إدارة مصر في تموز ١٨٣٧م عرف بقانون السياسنامة, وكان بمثابة دستور للولاية وضع على غرار الدساتير الأُوربية الحديثة مع مراعاة خصوصية المجتمع المصري, وكان الهدف الأساسي من اصداره هو إعادة تنظيم إدارة مصر بما ما ينسجم مع النظم الإدارية الحديثة, وعلى هذا الاساس حصرت

---

(١) اعتبرت اللغة التركية اللغة الرسمية في عموم الدواوين منذ أن دخلت مصر تحت سلطة الدولة العثمانية, إلا أنها كانت تتراوح بين التركية الخالصة والتركية الممزوجة بالعربية, وفي عهد محمد علي باشا كانت الوظائف التي يتولاها الأتراك وخاصة الوظائف الكبرى مثل الدفتر دار والروزنامجي تتصف بالتركية الخالصة في كتابة سجلاتها, أما الوظائف الصغيرة التي كان يشغلها موظفون محليون كانت مصطلحاتها تكتب باللغة العربية, ثم قسم محمد علي باشا الإدارات في الدواوين إلى قسمين: الاول يضم قلماً تركيا, والآخر عربياً ومع ذلك اعتبر القلم التركي هو الأصل وعنه تصدر القوانين والأوامر على اعتبار اللغة التركية هي اللغة الرسمية لعموم الدولة العثمانية. للمزيد ينظر: الهواري, المصدر السابق, ص٧٣؛ نجم الدين, المصدر السابق ,ص١٧.

(٢) محمد, المصدر السابق ,ص ص ٣٧–٤١.

(٣) نجم الدين, المصدر السابق, ص ص ١٦٧–١٦٩؛ ريفلين, المصدر السابق, ص١١٥.

السلطات الإدارية بسبعة دواوين وهي: ديوان الخديوي (وزارة الداخلية)[١], ديوان الجهادية (وزارة الحرب), ديوان البحر (وزارة البحرية), ديوان المدارس والاشغال العمومية (وزارة التعليم), ديوان التجارة (وزارة التجارة) ديوان الإيرادات (وزارة المالية)[٢].

اصبح ديوان الإرادات الديوان الوحيد المكلف بإدارة الشؤون المالية, كما اصبح من اختصاصه تحصيل إيرادات ديوان التجارة وفروعها باستثناء بيع الحاصلات الزراعية التي كانت إيراداتها تبقى في خزينة ديوان التجارة[٣], كما عهد إلى ديوان الإيرادات بمسؤولية مسك حسابات كل المديريات المصرية فضلاً عن المديريات في كل من جزيرة كريت, والسودان والحجاز الخاضعة للسيطرة المصرية باستثناء بلاد الشام التي كانت حساباتها تدار بواسطة وكلاء يقومون بتقديم سجلاتهم السنوية إلى الخزينة المركزية العامة في القاهرة[٤].

قسمت اختصاصات ديوان الإيرادات من الناحية الإدارية إلى قسمين, الأول يختص بحسابات كافة المديريات في الأقاليم مع حسابات كل من إيرادات جزيرة كريت والحجاز والسودان والثاني يختص بحسابات إيرادات مديرتي القاهرة والإسكندرية وتوابعهم ,وكان لكل من هذين القسمين مفتشين مختصين عرفوا باسم "مفتشي الأقاليم" وبذلك أصبحت الإيرادات المالية لولاية مصر تصب في إدارة واحدة والمتمثلة بديوان الإيرادات[٥], أما الإنفاق الحكومي فقد آل قسم كبير منه إلى اختصاصات ديوان الخديوي وديوان الخزينة المصرية التي كانت تغطي نفقات الحكومة المصرية والبلاد الخاضعة لسلطتها[٦].

التفت محمد علي باشا إلى تحديث الكوادر الإدارية المصرية على النمط الأوربي وخاصة المرتبطة منها بالإدارة المالية ,لذا قام بتوظيف كوادر أوربية فرنسية إلى جانب

---

(١) يعتبر ديوان الخديوي اعلى سلطة ادارية في مصر حيث كان من جملة اختصاصاته الإشراف على ديوان الإيرادات, والخزينة المصرية, كما أنه كان يتمتع بسلطة قضائية. للمزيد ينظر: الرافعي, المصدر السابق, ص٥٢٢.

(٢) نجم الدين,المصدر السابق, ص ١٩؛ الرافعي, المصدر السابق, ص ٥٢٢.

(٣) ريفلين, المصدر السابق, ص١١٨؛ نجم الدين, المصدر السابق, ص ٢٢.

(٤) المصدر السابق, ص ص ١٩-١١٨.

(٥)نجم الدين, المصدر السابق, ص ص ٢٢،٢٣؛ الرافعي, المصدر السابق, ص ٥٢٣.

(٦) ريفلين, المصدر السابق, ص١٩.

الكوادر المحلية ,ونظراً لما للإدارة المالية من أهمية خاصة حيث تعتبر حساباتها من أهم أسرار البلاد فقد اقتصر توظيف ذوي الخبرة منهم فقط ,كما أنه قام بجلب دفتر من دفاتر الحسابات الفرنسية كنموذج يحتذى به في تحديث الإدارة المالية, كما استعان بأحد كبار رجال الإدارة الفرنسية وهو المسيو روسية Rosset لتنظيم شؤون البلاد المالية بعد أن تم التعاقد معه عام ١٨٤٤م(١).

على الرغم من كل الاجراءات التي اتخذها محمد علي باشا لتحديث الإدارة المالية إلا أنها ظلت تعاني من الفساد والإرباك بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق, وقد ثبت أن فصل الإيرادات والنفقات الموضوعين تحت إشراف هيئتين منفصلتين أمراً لا يصلح لإدارة مالية مصر, حيث أصبح مقدار الإيرادات والمصروفات غير معروفا مما فسح المجال للفساد المالي حيث كان موظفو الحسابات في المديريات المصرية يقومون بتدوين حساباتهم بطريقة لم تمكنه من كشف التلاعب بها على الرغم من اقتناعه التام بفسادها(٢), وقد أشارت التقارير المرسلة إلى وزارة الخارجية البريطانية من قنصليتها العاملة في القاهرة أن"٤٠% من القدر المتحصل من دافع الضرائب لا يصل على الإطلاق إلى خزانة الوالي "(٣), في اشارة إلى مقدار الفساد المستشري في الإدارة المالية المصرية لذا أمر بإلغاء ديوان الإيرادات عام ١٨٤٤م, واحالة اختصاصاته إلى ديوان جديد عرف بـ (ديوان المالية) وأمر بأن تكون النفقات الحكومية تحت إدارة وإشراف هذا الديوان, كما قام بوضع لائحة لتفتيش الحسابات في باقي الدواوين واحصاء نفقاتها ومراقبة الموظفين ومدى نزاهتهم وكفاءتهم(٤), ومع ذلك وصفت الإدارة المالية المصرية في عهده بالشذوذ والإرباك على الرغم من عدم حاجته للاقتراض الخارجي(٥)؛ ويعود السبب في ذلك إلى اعتماده مبدأ التجربة والخطأ في الإدارة المالية, فتراه يقلص الدور الإداري

(١) محمد, الإدارة المالية,المصدر السابق, ص ص ٦٠ ,٦١.

(٢) ريفلين , المصدر السابق, ص١١٩.

(٣) نقلا عن:ريفلين, المصدرالسابق, ص ١٢٠.

(٤) نجم الدين, المصدر السابق, ص ١٧٦؛ ريفلين , المصدر السابق, ص١٢٠.

(٥) جلال أمين, قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي باشا إلى عهد مبارك, ط١, (القاهرة, دار الشروق, ٢٠١٢), ص ص ١١-١٧؛ ريفلين, المصدر السابق, ص١٦٩.

لديواني الدفتر دار والروزنامة فيحول اختصاصاتهم إلى ديوان الخزينة المصرية عام ١٨٢١م, ثم يعمد بعد فشله إلى تأسيس ديوان الإيرادات عام ١٨٣٤م الذي ما لبث أن قام بإلغائه وتأسيس ديوان المالية عوضاً عنه عام ١٨٤٤م والذي أعتبره البعض ثمرة تطور كبير للإدارة المالية(١), ويشير باركر Parker القنصل البريطاني العام في الإسكندرية (١٨٢٦-١٨٣٣م) إلى ذلك قائلا: " لا يمكن أن ندهش لمصاعب الوالي المالية بل يجب أن ندهش لأن جهاز هذه الحكومة الشاذ مازال يعمل بمثل هذه الإمكانية"(٢).لاشك أن محمد علي باشا قد أنجز الكثير من المشاريع في ظل سياسته المالية التي كان يعتقد أنها تتناسب مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر؛ إلا أن ما أنجزه كان على حساب الاقتصاد المصري ألذي أجهد بالكثير من النفقات وقد وقع الجهد المالي الأكبر على عاتق الشعب ألذي كان يعاني من وطأة الضرائب الملقاة على عاتقهم.

ثانيا – الضرائب في مصر في عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨م:

شكلت الضرائب في مصر المصدر الرئيس ألذي اعتمد عليه محمد علي باشا لتغطية نفقات مشاريعه الداخلية والإنفاق على حروبه الخارجية وكان تحمل أعبائها يقع على عاتق الشعب ,وقد اتسمت الضرائب في عهده بكثرتها وتنوعها لتشمل كل مفاصل الحياة وأنشطتها اليومية بشكل يصعب على الباحثين حصرها, إذ لم يكن هناك ثمة قانون ثابت يحدد مقدارها أو موعد جباياتها(٣), وكان لعدم وجود الاستقرار السياسي في مطلع عهده الأثر البالغ في هذا المجال, وبحلول عام ١٨١٤م اتجه محمد علي باشا إلى تنظيم

(١) محمد, المصدر السابق, ص ٣٠٣.

(٢) نقلا عن: ريفلين, المصدر السابق, ص ص١٦٩ ,١٧٠.

(٣) لم يكن هناك موعد ثابت لجباية الضرائب فبعد تولي محمد علي باشا السلطة بأيام طلب من زعماء البلاد ومشايخها بأن يفاتحوا الملتزمين بطلب ثلث فائض الالتزام في غير موعده لدفع مرتبات الجيش, كما طلب سلفاً من أرباب الحرف والتجار, ومثل هذا الطلب كان يتكرر بشكل مستمر وكان التذرع بدفع مرتبات الجيش, وتجهيز الحملات العسكرية هي الحجة الأكثر رواجاً وقبولاً لدى العامة. للمزيد ينظر: الجبرتي, المصدر السابق , ج٤,ص٥١٩, ج٤, ص ص٦-١٧-٣٥-١٠٢؛ الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٨٤٧), ص ٧٧؛ الوثيقة رقم (٢٠٥٨), ص ٤١٨؛ محمد, نظام الالتزام، المصدر السابق, ص١٩٣.

الضرائب والحد من الفوضى في جبايتها عندما أقدم على الغاء نظام الالتزام[١], واستبداله بنظام العهدة [٢], وبذلك يكون قد ربط مهمة تقدير الضرائب واستيفائها بالسلطة المركزية في ألقاهرة عن طريق موظفيها من غير وسطاء, وقبل ذلك أقدم على أجراء المسح العام للأراضي وقام بتصنيفها بحسب أنواعها وقيمها[٣], ثم أوكل للفلاحين حق استثمارها بعد

(١) أثار الغاء نظام الالتزام استياء الملتزمين خاصة وأن محمد علي باشا عمد إلى خداعهم بعد أن طلب منهم تقديم دفاتر التزاماتهم إلى ديوان الروزنامة, فأقدموا على تسجيل الفائض بنسبة تقل كثيراً عما كانوا يتقاضونه من الفلاحين, فقام بدوره بتقدير معاشات لهم مدى الحياة تعويضاً لهم عما فقدوه من التزامات بناءا على المبالغ المسجلة في دفاترهم, وقد منحهم حق الاحتفاظ بالأراضي الأوسية التي كانت مخصصة لهم مع اعفائها من الضرائب واستثنى من ذلك بعض الملتزمين الذين عارضو قراراته. عمر طوسون ,مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الأن , ط١,(القاهرة, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة, ٢٠١٣), ص ص٢١٥،٢٠١٦; نجم الدين, المصدر السابق, ص١٤٨؛ الرافعي, المصدر السابق, ص٥٢٨.

(٢) نظام العهدة : وهو أن تعهد الدولة إلى بعض موظفيها بمهمة استيفاء الضرائب من المدن والقرى لقاء مرتبا ثابتا, ولقد اعتمد محمد علي باشا عليه بعد أن ألغى نظام الالتزام وعهد بمهمة استيفاء الضرائب إلى كبار ضباط الجيش, والمأمورين والأعيان شرط أن يكونوا مسؤولين عن تأدية الضرائب من مالهم الخاص مالم يتمكنوا من جبايتها, وقد منح بعض افراد الجالية البريطانية عهدة بعض القرى المعسرة شرط أن يقومون بسداد ما عليها من الأموال المتراكمة من سنوات سابقة. حلمي أحمد شلبي, المجتمع الريفي في عصر محمد علي دراسة عن اقليم المنوفية, ط١, (القاهرة, الهيئة المصرية للكتاب, ١٩٩٢), ص٧٧؛ ؛ محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص٣؛ ناهد السيد علي زيان, الجالية البريطانية في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢م, ط١,(القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية, ٢٠٠١), ص١١٢, الرافعي, المصدر السابق, ص٥١٣.

(٣) اعتبر محمد علي باشا نفسه المالك الوحيد لجميع الأراضي المصرية, إلا أنه اوجد نوعا من الملكية الفردية, بعد أن اقطع لكثير من الأعيان, وكبار الضباط, والموظفين, وبعض الجاليات الأوربية مساحات شاسعة من الأراضي قدرت بـ (٢٠٠،٠٠٠) فدان عرفت بـ" الإبعاديات " لأنها استبعدت من المسح العام للأراضي عام ١٨١٣م, كما خص لأفراد أسرته وبعض المقربين منه أراضي أخرى اوسع من سابقتها عرفت " بالجفالك " وهي معفاة أيضا من الضرائب وكانت تعطى بها سندات ملكية تسمى " تقاسيط " من ديوان الروزنامة وأحيلت هذه الأراضي إلى ملكيتهم الصرفة عام ١٨٤٢م. ؛ كلوت بك ,لمحة عامة إلى مصر, ترجمة محمد مسعود, ط١(القاهرة, مطبعة أبو الهول, د.ت), ص٢٨٩؛ زيان, المصدر السابق ,ص١١٢؛ الرافعي, المصدر السابق, ص٥٣١.

أن أقر ضريبة ثابتة عليها[١], ولم يكتفي بهذا القدر بل قام بانتزاع أراضي الأوقاف من عهدة علماء الأزهر بعد أن أقر لهم مرتبات سنوية ,ولم يحتفظ بصفة الوقف إلا الأملاك المبنية والحدائق[٢], وعلى الرغم من ذلك لم تخفف هذه الإجراءات أي شيء من الاعباء المالية الملقاة على الشعب بل أنها وحسب رأي أحد المؤرخين ازدادت أضعافاً مضاعفة[٣], وبشكل عام يمكن أن نقسم واردات مصر من الضرائب في عهد محمد علي باشا إلى ثلاثة أقسام:

١. الضرائب الزراعية :

تعد الزراعة من أهم الموارد الاقتصادية في مصر, اذ بلغت مساحة الأراضي الزراعية في مطلع القرن التاسع عشر ٣،٨٥٦،٢٦٦ فدان (الفدان = ٤٢٠,٠٨٣ م^{٢}), منها(١،٣٥٧،٧٧٤) فدان غير مستصلحة من مجموع المساحة الكلية لأراضي مصر البالغة (٧,٠١٤,٠٠٠) فدان[٤], لذا اعتبرت الزراعة عماد الواردات المالية لمصر, وتقسم الضرائب الزراعية إلى قسمين: ضرائب مباشرة وتفرض على مساحة الأراضي الزراعية, وأخرى غير مباشرة تفرض على المحاصيل والفلاحين, وتعرف الضرائب الزراعية في مصر باسم ضريبة الميري أو ضريبة الأطيان[٥].

أ-الضرائب المباشرة :

وهي الضرائب التي تفرض على الأراضي الزراعية مباشرة ,وقدرت على الفدان الواحد في عهد محمد علي باشا مبلغ يتراوح ما بين (٤،٥) إلى (٤٩) قرشاً تبعا لحالة الأرض وطرق ريها وجودتها, وقد التفت محمد علي باشا إلى الأراضي غير

---

(١) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (١٣٢), ٣٦ ؛ الجبرتي، المصدر السابق, ج٤, ص٢٨١؛ الرافعي, المصدر السابق, ص ٥٣٢.

(٢) كلوت بك, المصدر السابق, ص٤٠٩.

(٣) الرافعي, المصدر السابق, ص ٥٣٣.

(٤) كلوت بك , المصدر السابق ,ص٤٠٩.

(٥) جرجس حنين بك, الأطيان والضرائب في القطر المصري, (القاهرة , مطبعة بولاق, ١٩٠٤), ص ص ١٨٧-١٩٠؛ بولياك, المصدر السابق ,ص ١٤٢.

المستصلحة ,والبور غير القابلة للزراعة, والرديئة التي كانت تسمى بأراضي " الهولك والحريق وواقع البحر " والتي كانت معفية أو شبه معفية من الضرائب ففرض عليها نصف ضريبة وأعفيت من أداء النصف الآخر(١). وقدرت مساحة هذه الأراضي بـ(٢،٠٠٠٠٠٠) فدان(٢), ثم قام بتوزيع الأراضي المجاورة للصحراء التي يطلق عليها اسم " البراوي " على القبائل البدوية والزمهم باستصلاحها وزراعتها بمشاركة أحد الفلاحين من ذوي الخبرة على أن يقومون بدفع نصف الضريبة المقررة عليها بعد أن كانت معفية من الضرائب(٣), وكان الهدف من ذلك هو توطين القبائل البدوية ومنع اعتداءاتها المتكررة على أراضي الفلاحين في القرى المصرية(٤).

وظف محمد علي باشا القوانين بهدف زيادة واردات مصر الزراعية متلاعباً بمساحة الفدان المصري, فقبل اجراء المسح العام للأراضي كان الفدان يساوي (٥،٩٢٩م^{٢}), فأجرى عملية مسح الأراضي على اعتبار أن الفدان (٤٢٠,٠٨٣م^{٢}) وبذلك تكون مساحة الفدان الواحد قد خفضت بنسبة (٢٣،١%) مما كانت عليه فازدادت مساحة الأراضي الزراعية الأمر الذي أنعكس على زيادة الضرائب المفروضة عليها(٥).كما استخدم أسلوب أخر لزيادة الضرائب عام ١٨٢٩م عندما أقر على كل قرية ميسورة اداء المال الميري المتأخر عن القرية المجاورة لها والتي لم تتمكن من تأدية ما عليها من أموال بما عرف بنظام التضامن

(١) نجم الدين, المصدر السابق, ص ١٤٩؛ حنين بك, المصدر السابق, ص ص ١٨٦-١٩٧.

(٢) كلوت بك, المصدر السابق, ص٤٠٩.

(٣) تشير المصادر أن هذه الأراضي هي ذاتها أراضي الإبعاديات ألتي منحت لكبار الضباط والموظفين والتي عمد محمد علي باشا إلى استصلاحها بطريقة المشاركة بعد؛ أن تقاعس اصحابها عن استصلاحها وقد آلت هذه الأراضي إلى ملكيتهم الخاصة عام ١٨٤٢م. الرافعي, المصدر السابق, ص ٥٣١ ؛ كلوت بك, المصدر السابق, ص٣٠٣.

(٤) حنين بك, المصدر السابق ,ص ١٩٧.

(٥) محمد, الإدارة المالية, ص٩٢؛ فالتر هينس, المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري, ترجمة كامل العسلي, (عمان, منشورات الجامعة الاردنية, ١٩٧٠), ص٩٧.

الضريبي[١], وبهذا يكون قد استحصل أضعاف الأموال المقررة على القرى الميسور, وقد لجاء إلى اتباع هذا الأسلوب بعد شحة الأيدي العاملة في الزراعة بسبب تجنيد آلاف الأهالي في الجيش[٢].

ازداد مقدار ضريبة الميري بعد اجراء المسح العام للأراضي عام ١٨١٤م إذ اقر محمد علي باشا زيادة جديدة في مقدار ضريبة الميري حيث بلغت (٣٨,٢٥) قرشاً على كل فدان بحسب درجة خصوبته[٣], وفي عام (١٨٣٨م) ارتفعت الضريبة مجددا حيث قسمت الأراضي الزراعية إلى تسعة فئات بحسب خصوبتها وفرض عليها مبلغ يتراوح ما بين ١١ إلى ٧٢ قرشاً على الرغم من سوء الموسم الزراعي لتلك السنة كما هو موضح في الجدول الآتي:

(١) يطلق على هذا الأسلوب في جباية الضرائب اسم التضامن الضريبي (Tax Solidarity), وهذا النظام يفرض مسؤولية جماعية في اداء الضرائب للدولة, وتشير المصادر أنه كان معمول به في مصر خلال الفترة التي سبقت وصول محمد علي باشا إلى السلطة لكن في نطاق ضيق وقد أبطل العمل به عام ١٨٣٦م. جي فارجيت, محمد علي مؤسس مصر الحديثة, ترجمة محمد رفعت عواد, ط٢, (القاهرة, المركز القومي للترجمة, ٢٠٠٨), ص ١٠٩؛ محمد ,الإدارة المالية, المصدر السابق, ص ٩٧.

(٢) الرافعي, المصدر السابق, ص٥٣٣.

(٣) محمد، الإدارة المالية,المصدر السابق, ص ٩٣؛ ريفلين، المصدر السابق, ص ١٨٨.

الجدول رقم (١)

تصنيف الأراضي لأغراض ربط الضرائب بالقروش والبارات لعام ١٨٣٨م[١]

التصنيف	قرش	بارة
أرض درجة أُولى (تربة جيدة , مزروعة جيداً)	٧٢	٢٨٨٠
متوسطة	٦٧,٥	٢٧٠٠
أقل جودة	٦٣	٢٥٠٠
أرض درجة ثانية	-	-
جيدة	٥٥	٢٢٠٠
متوسطة	٥٠	٢٠٠٠
أقل جودة	٣٦	١٤٤٠
أرض رديئة	-	-
فئة أُولى	٢٧	١٠٨٠
فئة ثانية	١٨	٧٢٠
فئة ثالثة	١١	٤٤٠

لم تكن الزيادة التي طرأت على ضريبة الأرض مبنية على أي أساس سوى تقدير الحكومة لمقدرة الأهالي على الدفع, وكانت تلك التقديرات "أكثر تفاؤلاً مما يوحي به الموقف"[٢] وقد اضطر محمد علي باشا عام ١٨٣٤م إلى الغاء ما قيمته (٣,٠٠٠,٠٠) كيس (الكيس=٥٠٠ قرش) من الضرائب بعد أن وجد أنه من الصعب جبايتها من الفلاحين, وكانت الزيادة في الضريبة المفروضة على الأراضي الزراعية من بين العوامل ألتي ادت إلى تراكم المتأخر منها إذ لم يعد بمقدور الأهالي الوفاء بها فلجأ إلى أسلوب التضامن الضريبي ألذي سرعان ما قام بإلغائه لما فيه من الحيف والظلم على الفلاحين[٣], فشهد الوضع الاقتصادي العام تحسننا ملموسا عام ١٨٣٦م ما لبث أن ساء في العام التالي بسب انخفاض مستوى فيضأن نهر النيل[٤] وبحلول عام ١٨٤٤م ازدادت

(١) المصدر نفسه , ص ١٨٩.

(٢) المصدر نفسه, ص ص١٨٩-١٩٠.

(٣) نجم الدين, المصدر السابق, ص ١٥٠.

(٤) ريفلين, المصدر السابق , ص ١٩٠.

الضرائب بمقدار (١٢,٥%) مما شكل عبئ كبير على جبايتها فأمر بتقسيطها على الفلاحين[١].

افرزت الزيادة المطردة في ضريبة الميري نتائج عكسية على الوضع الاقتصادي العام حيث اضطر الفلاحين إلى ترك الأراضي الزراعية والهروب منها لعجزهم عن تسديد ديونهم والكلف الإضافية المطلوبة منهم وكان يتم البحث عن الهاربين واعادتهم إلى العمل بالقوة[٢], وفيما يأتي جدول يوضح اجمالي مقدار ضريبة الارض (الأطيان) في بعض سنوات حكم محمد علي باشا في مصر[٣]:

الجدول رقم (٢)

مقدار ضريبة الأرض (الأطيان) في بعض سنوات حكم محمد علي باشا بالأكياس

السنة	اجمالي الضريبة
١٨١٧م	١٥٨٢٥٧
١٨٢١م	١٣٢٣٠٨
١٨٢٢م	٣٠١٠٥٧
١٨٣٣-١٨٣٠	٢٢٥٠٠٠
١٨٣٦م	٣٢٠٠٠٠
١٨٤٧م	٤٦٠٠٠٠

أ- الضرائب غير المباشرة :

وهي ضرائب غير محددة تختلف من عام إلى اخر, وتفرض في العادة على ما ينتجه الفلاح من محاصيل ,كما تفرض على الماشية, وتشمل السمن والصوف و العسل

(١) محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص ٥٩؛ الأوامر والمكاتبات, ج٢, المصدر السابق, الوثيقة رقم (٣٥٦٣), ص ص ٣٥١،٣٥٢, الوثيقة رقم (٣٥٥٩), ص ص٣٥٠, ٣٥١.

(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٨٣٣), ص١٧٥.

(٣) شكلت هذه الضريبة ما يعادل ٤٥ إلى ٥٥ % من اجمالي الإيرادات العامة لمصر في السنوات المذكورة في الجدول. محمد ,الإدارة,المصدر السابق, ص١٠١؛ ريفلين, المصدر السابق, ص٣٧٣.

فضلاً عن القمح والسمسم وغيرها من أصناف المحاصيل[١], ويشير الأمر الصادر من محمد علي باشا إلى مديري الأقاليم بتاريخ شباط ١٨٢٧م إلى ضخامة هذه الضرائب حيث أمر بتجهيز ١,٤٠٠,٠٠ إردباً[٢], من العدس و١,٨٠٠,٠٠ إردباً من الدقيق و٦,٩٠٠ إردباً من الشعير و٩,١٥١ إردباً من الأرُز لغرض دفعها كمرتب عام كامل للعساكر المتواجدة في جزيرة كريت, وقبرص, والمورا[٣], فضلاً عن ذلك فرض على كل إردب من الأرُز ثمنه ٤٠٠ قرش مبلغاً وقدره ٨٥ قرشاً كما فرض على كل إردب من المحاصيل الأُخرى قيمتها ١٥٨ قرش مبلغ وقدره ٣٣,٣٠ قرشاً[٤], وتشير بعض الوثائق الأوربية " إن ابراهيم باشا كان مشغولاً بإفراغ الكمية الهائلة من المؤن على متن الأسطول الرابع في كريت "[٥].

نتيجة لتلك السياسة لجاء الفلاحون إلى إخفاء أكبر قدر من المحاصيل لتجنب دفع الحد الأقصى من الضرائب وكان محمد علي باشا يحث المديرين على بذل الجهود لاستحصالها من الفلاحين[٦].

تعد "فردة النخيل" وهي الضريبة التي فرضت على أشجار النخيل ومنتجاتها من أكثر الضرائب التي كانت تثير استياء الفلاحيين حيث قسمت أشجارها إلى ثلاثة فئات تدفع الواحدة منها ما بين القرش, والقرش ونصف, والقرشين[٧], وتشير المصادر أنها كانت تفرض على إناث النخيل دون ذكورها عام ١٨١٣م ,ثم فرضت على كليهما عام ١٨١٩م في مقابل اعفاء كل قصبة مربعة (القصبة = ٣٥٥ سم^{٢}), تحيط بكل نخلة من

(١) نجم الدين, المصدر السابق, ص١٤٩؛ شلبي, المصدر السابق, ص ٨٦.

(٢) إردب: وحدة لقياس الوزن كانت تستخدم في الأساس لقياس وزن القمح في العصر العباسي وتعادل ٧٣,١٢٥ كغم, وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كانت تستخدم لوزن الحبوب وتعادل ١٣٢,٨٥٦كغم. هينس, المصدر السابق, ص ٥٩.

(٣) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٧٩٥), ص ١٦٨.

(٤)الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٢٩٢٠) و(٢٩٢١), ص١٧٨.

(٥) انجلو ماركو, وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي المساهمة الايطالية, ترجمة عفيفي النحاس, مراجعة وتقديم حسين محمود, (القاهرة, دار الكتب والوثائق القومية, ٢٠٠٦), ص٦٨.

(٦) فارجيت, المصدر السابق, ص ١٠١؛ شلبي, المصدر السابق , ص ٨٦.

(٧) كلوت بك, المصدر السابق , ص ٣٠٤؛ نجم الدين, المصدر السابق, ص ص ١٥٤،١٥٥.

الضرائب[١], ولم تكن هذه الضريبة مقتصرة على أشجار النخيل وثمارها فقط وإنما على الجريد والسعف وليف ايضاً[٢], وقد اضطر بعض الفلاحيين الذين كانوا يعيشون على ثمارها ومنتجاتها إلى ترك أشجارهم والهجرة من قراهم[٣], كما لجأ البعض الأخر إلى قطع أشجاره للتخلص من اداء هذه الضريبة, وقد أدى ذلك إلى انخفاض أعدادها في مصر, لذا حاول محمد علي باشا التخفيف من وطأة هذه الضريبة فأمر عام ١٨٣٥م بأن لا تجبى الإ بعد مرور عشرة اعوام من عمر النخلة[٤], كما أوعز إلى المأمورين " بحث الأهالي وتشويقهم في فن الزراعة "[٥], ويشير أحد المصادر أن عائدات فردة النخيل لعام ١٨٢١م بلغت (٥٠,٠٠٠) جنيه مصري (الجنيه المصري = ١٠٠ قرش)[٦], اما الضرائب التي كانت تفرض على الماشية ,فعلى سبيل المثال فرضت على الجمال, والأغنام, ضريبة وقدرها ٤ قروش, وعلى العجول والبقر ٢٠ قرشاً, وتصل إلى ٧٠ قرشاً عند بيعها للجزارين شرط أن تستولي الحكومة على جلودها [٧].

٢. الضريبة الشخصية :

وهي الضريبة التي كانت تفرض على الأفراد ودخولهم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية, ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها :

أ- فردة الرؤوس:

وتسمى أيضاً بضريبة النفوس أو ضريبة الدخل وهي فرع لا يستهان به من موارد الخزينة المصرية ويباشر تحصيلها كونها جزءاً من اثنا عشر جزء من المال الذي

(١) محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص ١٠٢؛ الجبرتي, المصدر السابق ,ج٤, ص ٣.
(٢) ريفلين, المصدر السابق, ص ١٩٥؛ محمد , المصدر السابق , ص ص ١٠٢-١٠٤.
(٣) نجم الدين, المصدر السابق, ص ١٥٥؛ ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٦.
(٤) محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص ١٠٥؛ نجم الدين ,المصدر السابق, ص ١٥٥؛ ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٦.
(٥) الأوامر والمكاتبات , المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٨٣٣), ص ١٧٥.
(٦) طوسون, المصدر السابق, ص ص ٦١-٦٠.
(٧) ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٦

يفترض أنه يعادل دخل ممولي الضرائب, وتشكل السدس من ايرادات الخزينة المصرية[١], وتفرض هذه الضريبة على الذكور المراهقين كافة من ألمسلمين وغير المسلمين متى ما بلغوا سن الثانية عشر من العمر, وتختلف قيمتها تبعا لتفاوت الأفراد في ثرواتهم من ١٥ قرشاً إلى ٥٠٠ قرش للفرد الواحد[٢], وكانت تجبى من الأفراد في مراكز المدن [٣].

وتشير الأوامر الصادرة من محمد علي باشا بتاريخ ١ نيسان ١٨٢١م أنه باشر بجبايتها بعد أن أجرى تعداداً للمنازل في كافة المديريات[٤]، ويرى الباحث أن هذه الريبة فرضت بطريقة غير منظمة منذ اوائل عهد محمد علي بشا على الأفراد والمنازل وتحديدا في ٢٠ أيلول عام ١٨٠٦م وهو ما اكده الجبرتي في تاريخه حيث أشار في معرض وصفه لحوادث ٢٠ ايلول عام ١٨٠٦م إلى ذلك قائلاً: "وفيه تقرر فرضة عظيمة على البلاد والقرى والتجار والنصارى الأروام والأقباط والشوام والملتزمين وغيرهم وقدرها ٦٠٠٠ كيس وذكرى بأنها سلفة ترد لمدة ستة أيام ثم ترد إلى أربابها ولا صحة لذلك"[٥], وهو ما أكده في غير موضع من كتابه[٦], ويستدل من ذلك أنه ابتدأً منذ عام ١٨٢١م أخذت ضريبة الفردة طابعاً اكثر تنظيماً حيث فرضت على الأفراد في مراكز المدن والمنازل في القرى والأرياف, وأعفي منها النساء, والأرامل وغير المتزوجين, والأيتام, وكبار السن, وطلاب العلم, وجرحى الجيش, والشحاتين, والحانوتية (حفاري القبور), والندابات[٧], كما أستثني منها الأوربيين المقيمين في مصر ,عدا الموظفين العاملين في الحكومة المصرية[٨], وباستثناء ذلك أوعز إلى موظفيه باستخدام القوة مع كل من يحاول التهرب

(١) كلوت بك, المصدر السابق, ص ٣٣.

(٢) نجم الدين, المصدر السابق, ص١٥٠؛ الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم(٣٥٢٦), ص٣٣٧.

(٣) كلوت بك, المصدر السابق, ص٣٠٣.

(٤) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٢٥٢), ص ٥٨.

(٥) الجبرتي, المصدر السابق , ج٤,ص٣٢.

(٦) للمزيد ينظر: المصدر نفسه, ص ص٢٣-٣٥.

(٧) محمد, الإدارة المالية ,المصدر السابق, ١٠٦؛ الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٢٥٧٩), ص٩٩.

(٨) ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٤.

من دفعها, وكانت ضريبة الفردة تخصم من مرتبات موظفي الحكومة بطريقة تلقائية ,كما فرضت على الحرفيين والتجار بما يتناسب مع حجم تجارتهم على أن لا يزيد ما يدفعونه عن الحد الأقصى والبالغ ٥٠٠ قرش,وعلى الرغم من ذلك عدت هذه الضريبة عبء إضافي أثقل كاهل الشعب المصري إلى جانب الأعباء الضريبية الأخرى الملقاة على عاتقه [١].

بحلول عام ١٨٤٠م أُقر زيادة على الحد الأقصى لضريبة الفردة بعد مراجعته لدفاتر التمويل ,كما علم بأن الأغنياء والفقراء يقومون بدفع مبالغ متقاربة فأمر بزيادة ضريبة الفردة على الأغنياء بحسب ثرواتهم[٢], بعد أن كان قد أمر بزيادتها بمقدار ١٠%[٣], وبلغ اجمال ضريبة الفردة المطلوبة من الأهالي عام ١٨٣٩م (٦,٦١٢) كيس فرضت بواقع ١٥٠ قرشاً على الأغنياء بحسب زيادة أرباحهم بعد أن بلغت قيمتها في الأعوام السابقة (٤,٦١٢) كيس, كما تقرر اعفاء كل ٤٠٠ كيس مبلغ وقدره كيساً واحداً تشجيعا للتجار"على عدم ترك مصالحهم"[٤].

اثارت ضريبة فردة الرؤوس سخط الأهالي إذ اعتبرها المسلمون بدعة[٥], فيما تحمل أهل الذمة(اليهود و الأقباط) بمقتضاها دفع ضريبة الفردة والجزية معا ,ولما كانت أجهزة الإدارة هي المكلفة بإجراء التعداد وتقدير هذه الضريبة تبعاً لمقدرة كل فرد ,فأن القائمين على جبايتها لم يراعو مبدئ الحق والعدل مما تترتب عليه وقوع غبن وحيف على الأهالي, فقد بلغ ما كان يجبى من فردة الرؤوس في مدينة القاهرة وحدها (٨,٠٠٠) كيس في أحد الأعوام, وقد لجأ الأهالي إلى الفرار من مدنهم تهربا من دفعها[٦].

(١) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, ص٥٨؛ ريفلين, المصدر السابق, ص ص١٩٥،١٩٤.
(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٣٥٢٦), ص ص ٣٣٦ ,٣٣٧.
(٣) محمد, الإدارة المالية ,المصدر السابق, ص ١٠٨.
(٤) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٣٥٢٦), ص ٣٣٦.
(٥) ريفلين, المصدر السابق, ص.١٩٥
(٦) نجم الدين, المصدر السابق, ص١٥١.

كان محمد علي باشا يدرك مدى فساد الجباه الموكلين في تحصيل الفردة فأمرهم بالرفق بالأهالي وعدم تحصيلها ضعفين[١], وفي المقابل كان يحث الجباة على عدم التهاون في جبايتها كما أنه رفض كل المطالب بتخفيض قيمتها[٢], وقد قدرت المصادر ما يجبى من ضريبة الفردة بالسدس من ميزانية الخزينة المصرية حيث بلغت بحسب ميزانية عام ١٨٣٣م (٦٧٥,٠٦٢) كيس من اجمالي إيرادات الخزينة المصرية البالغة (٤,٨٤٣,٣٨) كيس[٣].

ب- فردة المنازل:

وتفرض على المنازل في القرى والأرياف، أقرها محمد علي باشا عام ١٨٢١م بعد أن أمر بإجراء تعداد دقيق للمنازل في القرى المصرية بمساعدة مشايخ وأعيان البلاد[٤], وفرضت هذه الضريبة على خمسة درجات تتراوح ما بين ١٠و٥٠ قرشاً على المنزل الواحد, وكان على كبير الأسرة في الريف دفع فردته وفردة أولاده وأولاد اخوته ما داموا يعيشون في منزلاً واحداً كأسرة, وكان يتوجب عليه أيضا دفع فردة العامل في مزرعته[٥].

امتدت فردة المنازل لتصل إلى مساكن القاهرة بسبب حاجة محمد علي باشا المتزايدة إلى الأموال لإمداد القوات المتواجدة في جزيرة كريت, وقد احتج الأهالي على ذلك, فأمر بتحصيلها مضاعفة من المعترضين[٦], وكان ثمة استثناءات من هذه الضريبة شملت بعض المنازل والطواحين الخيرية فقط[٧].

ارتفعت قيمة فردة المنازل خلال الأعوام التالية لإقرارها لتصل إلى ٢٠و٨٠ قرشا عن المنزل الواحد , وقد اثار ذلك سخطاً شديداً لدى الأهالي ما اضطره إلى التوقف عن

(١) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٢٥٢), ص ٥٨.

(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٢٥٢)ص٥٨؛ نجم الدين, المصدر السابق, ص١٥١.

(٣) كلوت بك, المصدر السابق, ص ٣٠٤ ؛ الرافعي, المصدر السابق, ص٥٣٤.

(٤) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم(٢٥٢), ص ٥٨.

(٥) نجم الدين, المصدر السابق, ص ١٥٢ ؛ محمد, الإدارة المالية ,المصدر السابق, ص١٠٦.

(٦) نجم الدين, المصدر السابق, ص١٥٣.

(٧) محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص١٠٦.

جبايتها بشكل مؤقت ثم باستبدالها لاحقاً بضريبة سنوية عرفت باسم "سليانة" فاصبح كل مالك منزل مجبراً على دفع إيجاراً سنوياً إلى الحكومة حتى إذا لم يكن المنزل مأهولاً[١].

ج- فردة أهل الذمة (الجزية):

وتفرض على غير المسلمين من أهل الكتاب (اليهود والمسيحيين) لقاء اعترافهم بالسيادة الإسلامية وحماية المسلمين لأشخاصهم وممتلكاتهم[٢], وفرضت في الأصل بحسب المبادئ المستمدة من القرأن الكريم[٣], ويعود اقرارها إلى عصر السيادة الإسلامية على مصر, وبعد السيطرة العثمانية[٤] كانت الجزية تابعة لإشراف السلطة المركزية في إسطنبول حيث أوكل العثمانيون مهمة جبايتها إلى موظف يدعى (أمين الجوالي أو الجزية دار) مرتبط بديوان الجزية في العاصمة ويؤدي عمله لقاء مرتب ثابت, وكانت عائداتها تقسم إلى قسمين أحدهما للقائمين على جبايتها ويرسل الآخر إلى الخزينة المركزية العامة في إسطنبول[٥], وفي مطلع القرن السابع عشر منحت الجزية كباقي الضرائب بطريقة الالتزام وقد سيطر المماليك على جبايتها, فأصبح أمين الجوالي أو (مأمور التحصيل) كما يطلق عليه في مصر ملتزماً يدفع للخزينة العامة مبلغاً سنوياً

---

(١) ريفلين, المصدر السابق, ص ١٩٥؛ محمد, الإدارة المالية ,المصدر السابق, ص١٠٦.

(٢) المصدر نفسه , ص ١١١.

(٣) كلوت بك, المصدر السابق , ص ٣٠٣.

(٤) التزمت الدولة العثمانية بإقرار الجزية على أهل الذمة شأنها في ذلك شأن الدول الاسلامية التي حكمت مصر منذ الفتح الاسلامي واعتمدت في تحصيلها على المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة حيث ورد بشأن الجزية :" اذا وضعت بالتراضي أو الصلح لا تغير, وأن فتحت بلدة عنوة وأُقر أهلها عليها توضع على الظاهر الغني في السنة ثمانية وأربعون درهما, وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ولا جزية على صبي وأمراءه ومملوك وشيخ كبير وأعمى ومقعد وفقير لا يكسب وراهب لا يخالط". موسى موسى نصر, صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية, ط١, (الإسكندرية, مكتبة الأُسرة, ١٩٨٨), ص ٥٧.

(٥) كانت مهمة جباية الجزية قبل السيطرة العثمانية على مصر من اختصاص رجال الدين اليهود والمسيحيين في المدن الكبرى مثل الإسكندرية ودمياط والرشيد. للمزيد من التفاصيل ينظر: نصر, المصدر السابق, ص٦٠.

ويحتفظ بالفائض[١], وكان" أفندي الجوالي" يقوم بتسجيل حساب واردات ومصروفات مال الجوالي بعد أن يقدمه أمين الجوالي إلى الخزينة, وقد قسمت الحكومة العثمانية الجزية إلى ثلاثة فئات بحسب مقدرة كل شخص, الأولى كانت تدفع ١٠ قروش ,والثانية ٥ قروش, والثالثة ٢،٥ قرش, وتعطى بيها وصولات ملونة كل حسب فئته[٢], وفي اوائل عهد محمد علي باشا في مصر قدرت الجزية ما بين ٨–١٠ قروش, ولم يكن لها مقدار ثابت في عهده إذ أن أغنياء القاهرة والمدن الكبرى كانوا يدفعون ٣٦ قرشاً أما الفقراء ٩ إلى ١٨ قرشاً عام ١٨٣٤م, وقد ارتفعت نسبتها لتصل إلى ٦٠ قرشاً للفئة الأولى و ٣٠ قرشاً للفئة للثانية و ٢٥ قرشاً للفئة للثالثة عام ١٨٤٠ م, وكان محمد علي باشا شديد الحرص على اعطاء أهل الذمة ايصالات بالمبالغ المطلوبة حتى لا يكونوا عرضة للمطالبة مرة أُخرى, وفي الوقت نفسه كان شديد الحرص على تحصيلها وينزل عقوبات تصل إلى الفصل إذا تهاون أحد الموظفين في جبايتها[٣].

لم تكن المبالغ المتحصلة من هذه الضريبة تشكل ثقلا في واردات الخزينة المصرية اذ تشير الميزانية المصرية لعام ١٨٣٣م أن المتحصل منها كان يتراوح ما بين ٦٤٠ كيس و ٨٠٠ كيس من اجمالي الواردات البالغ (٤,٨٤٣,٣٨) كيساً[٤], وقد أُبطلت ضريبة الجزية على الرعايا العثمانيين بمقتضى خط شريف كولخانة الإصلاحي عام ١٨٣٩م بعد أن أقر بأن الرعية جميعا متساوين في الحقوق والواجبات أمام الدولة[٥],

(١) في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والسويس كانت مهمة جباية الضرائب من اختصاص القائم مقام, المصدر السابق, ص ٦٠.

(٢) محمد, الإدارة المالية ,المصدر السابق, ص ١١٢؛ كلوت بك, المصدر السابق , ص ٣٠٣.

(٣) محمد, الإدارة المالية ,المصدر السابق, ص ص ١١٣–١١٥.

(٤) طوسون, المصدر السابق، ص٦٠؛ الرافعي، المصدر السابق، ص٥٣٩؛ كلوت بك, المصدر السابق,٣٠٣ ص.

(٥) أنكه لهارد, تاريخ الاصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية, ط١,(دمشق, دار الزمان, ٢٠٠٨), ص٤٠.

ويوضح الجدول التالي مقدار قيمة الجزية في بعض سنوات حكم محمد علي في مصر [١] :

الجدول رقم (٣)

مقدار قيمة الجزية في بعض سنوات حكم محمد علي باشا بالقروش وما يعادلها بالأكياس

السنة	مقدار الجزية بالقروش	مقدار الجزية بالأكياس
١٨٠٦م	١٤,٤٠٩	٢٨,٨١٨
١٨١٠م	٤٤,٥٢٢	٨٩,٠٤٤
١٨١١م	٥١,٢١٥	١٠٢,٤٣
١٨٣٤م	٤٠٠,٠٠٠	٨٠٠
١٨٣٦م	٤٥٠,٠٠٠	٩٠٠
١٨٤٦	٢٤٠,٠٠٠	٤٨٠

ب-الضرائب الجمركية :

كانت الجمارك في الدولة العثمانية تعطى بالالتزام وكانت الحكومة تفضل هذه الطريقة لأنها تسهل عليها مهمة إدارتها, ويقوم بهذه المهمة التجار الأتراك والأرمن والذين كانت تتألف منهم شركة لتحصيل الرسوم الجمركية[٢], وكانت الرسوم ثابتة في عموم ولايات الدولة العثمانية طبقاً لمعاهدات الإمتيازات التي وقعتها الدولة العثمانية مع الدول والممالك الأوربية ابتداء منذ عام ١٥٣٥م وألتي كانت تبلغ نسبتها ٣% كرسوم على الواردات والصادرات من وإلى الدولة العثمانية[٣].

(١) ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٤؛ محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص١١٧.

(٢) كلوت بك, المصدر السابق, ص ٣٠٥؛ نجم الدين, المصدر السابق, ص ١٥٤.

(٣) عدلت اتفاقيات الامتيازات عدة مرات منذ عام ١٥٣٥م, إلا أن نسبتها ظلت ثابتة حتى عام ١٨٣٨م, حيث ارتفعت لتصل الى ٥% على الواردات بموجب معاهدة " بالطه ليمان " ثم عدلت مرة أخرى ١٨٦١م و ارتفعت نسبة الضرائب على الواردات لتصل إلى ٨% وخفضت على الصادرات لتصبح ١%. محمد محمد البتاري, الإمتيازات الأجنبية, ط١,(القاهرة, لجنة التأليف والترجمة والنشر, ١٩٣٠), ص ص٢٥-٢٩؛ زيان, المصدر السابق, ص ١٣٦؛ نبيل الكسندر وفنادولينا, الامبراطورية العثمانية في ثلاثينيات واربعينيات القرن التاسع عشر, ترجمة انور محمد ابراهيم, ط١, (القاهرة, المجلس الاعلى للثقافة, ٢٠٠٢), ص ص ٩٣ ,٩٤.

كانت سياسة الدولة العثمانية تقضي بإحكام سيطرتها على الجمارك المصرية خاصة بعد خروج الفرنسيين عام ١٨٠١م ,وبعد تولي محمد علي باشا مقاليد السلطة ارادت الدولة العثمانية أن تبقي واردات موانئ رشيد ودمياط و الإسكندرية بيد الأسطول السلطاني [١], ففي ٢٢ أيلول ١٨٠٦م ورد من إسطنبول اقرار محمد علي باشا والياً على مصر وأهم ما جاء فيه: " أنه يقوم بالشروط منها طلوع الحج, ولوازم الحرمين, وايصال العلائق والغلال لأربابها على النسق القديم, وليس له تعلق بثغر رشيد ولا دمياط ولا اسكندرية, فأنه يكون ايراداتها من الجمارك يضبط إلى الترسخانة السلطانية [الأسطول العثماني] "[٢], ولما لم يكن بمقدور محمد علي باشا السيطرة على عائدات الجمارك[٣], والضرب خانة فقد حصل عليها عن طريق التزام جبايتها من الدولة لقاء ٧٥٠٠ كيس سنويا تدفع على أربعة اقساط كل ثلاثة أشهر, ويوضح الجدول الآتي مقدار الزيادة في العائدات الجمركية في بعض سنوات حكم محمد علي باشا في مصر[٤]:

(١) محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ج٤, ص١٢٧.

(٢) الجبرتي, المصدر السابق,ج٤, ص٣٣.

(٣) تتمتع مصر بطول حدودها البحرية التي تبلغ حوالي ٢,٩٠٠ كم. يبلغ طول الساحل الشمالي على البحر المتوسط الممتد من رفح إلى السلوم نحو ٩٥٠ كم, ويبلغ الساحل الشرقي على البحر الأحمر من طابة حتى الحدود السودانية نحو ١,٩٥٠ كم, لذا تميزت بوجود العديد من الموانئ التي تطلبت إقامة العديد من الجمارك لأغراض التبادل التجاري مع الدول الأخرى بدأً من تلك الموانئ على الساحل البحر الأحمر مثل السويس, والقصير, وعيذاب, والطور, أما على ساحل البحر المتوسط فكانت موانئ دمياط ورشيد, والإسكندرية, وبعض المواقع الأخرى كأبي قير, والبرلس. خلف عبد العظيم سيد الميري ,تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤–١٨٧٩م, (القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ٢٠٠٧), ص ص ٢٧–٢٩.

(٤) طوسون, المصدر السابق, ص٦٠؛ الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم(٨٤٣), ص ١٧٧؛ محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص١٢٨.

الجدول رقم (٤)

الزيادة في عائدات الجمارك في بعض سنوات حكم محمد علي باشا في مصر بالأكياس:

السنة	اجمالي الضريبة
١٨١٩م	٧,٥٠٠
١٨٢٠م	٨,٥٠٠
١٨٢٢م	٩,٥٠٠
١٨٣٣م	١٥,٥٧٨
١٨٣٦م	٢٠,٢٥٣
١٨٤٥م	٤٣,٢٠٥

ويفسر ارتفاع اجمالي عائدات الجمارك إلى تطبيق التعريفة الجمركية الجديدة والتي بلغت ٥% على الواردات[١] ورغبة محمد علي باشا بزيادة عائدات التزامه للجمارك كلما سنحت له الفرصة, وفرض تعريفة جمركية على بعض السلع الواردة والتي لم تكن مشمولة بها سابقا, حيث تشير الأوامر الصادرة منه إلى أمين جمرك الإسكندرية في ٢١ تشرين الثاني ١٨٢٦م إلى وجوب تحصيل الضريبة الجمركية على دخول المشروبات الكحولية إلى ميناء الإسكندرية بعد الاطلاع على مقدارها وأوزانها وتفريغها بمخازن الجمرك, وأنه قد أخبر قناصل الدول الأوربية المتواجدين بمصر بمقتضاه[٢], كما يطلعنا الأمر الصادر منه بتاريخ ١٦ آذار ١٨٣٥م إلى رئيس المجلس العمومي أنه كان يقوم باستمرار بتعديل الضرائب الجمركية على بعض السلع لتحقيق زيادة في العائدات ويشير الأمر بأخذ ضريبة جمركية على " العنبر والمسك والعود والزيوت العطرية والشاي والكشمير بواقع المئة خمسة قروش, وبواقع المئة قرشين على للؤلؤ والمجوهرات, والمئة أربعة قروش على صنف الكهرمان ", وأمر بتطبيق ذلك على سائر الجمارك [٣], ويتضح

(١) طوسون, المصدر السابق, ص ٦٠.

(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٨٤٣), ص١٧٧.

(٣) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٢٠٨٤), ص٤٨١.

من ذلك أن الحكومة المصرية كانت تتلاعب بأسعار التعريفة الجمركية, وأن الفساد كان مستشريا في جبايتها وهذا ما دفع أحد مستشاري محمد علي باشا بنصح الحكومة المصرية " بأن عليها وضع تسعيرة ثابتة للرسوم المراد تحصيلها واتخاذ التدابير الكفيلة باحترام اللوائح والقوانين والعمل بها في جميع الأحوال والظروف "[١].

٤- الضرائب الأخرى المتنوعة (الضرائب الإضافية):

نظراً لحاجة محمد علي باشا المستمرة للأموال فأنه لم يدع شاردة أو واردة تمر دون أن يحصل منها رسوم أو ضريبة, فقد فرض ضرائب متنوعة على أهالي مصر منها ضرائب على الساحات والأسواق وضرائب على العمال والصناع والحرفيين, ونقل الغلال بين الأقسام والمديريات ولم تكن الضرائب نقدية أو عينية فقط بل فرضت على الأهالي اعمال السخرة كحفر القنوات والترع والعمل في المصانع ألتي اقامها محمد علي باشا في مصر, ويمكن أن تقسم هذه الضرائب على النحو الآتي :

أ- ضرائب المقاطعات :

يقصد بالمقاطعات الساحات, والميادين, والأسواق الموجود في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية, وقد وجه محمد علي باشا عنايته ببعض المقاطعات منها مقاطعة الخردة, والسلخانة (الجزارة), والخمارة, والصاغة, ووكالة الصابون, وساحة الإسكندرية وغيرها وقد أحكم قبضته عليها عن طريق اعطائها بالالتزام إلى بعض أقاربه[٢].

شكلت الضرائب المفروضة على المقاطعات جزاً لا يستهان به من إيرادات الخزينة المصرية حتى أنها كانت تدرج ضمن الميزانية السنوية للولاية وقد بلغ مقدارها في ميزانية عام ١٨٤٢م (٤٣,٢٠٥) كيس و٣٨٨ قرشا من إجمالي الإيرادات البالغ (٥٨٥،٣٢٥) كيس و ٧١ قرشا [٣].

(١) كلوت بك, المصدر السابق, ص٣٠٥.

(٢) محمد, الإدارة المالية, المصدر السابق, ص ١٣٠.

(٣) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم(٣٧٦١), ص ٤٠٢.

ب – ضريبة الغلال :

وهي الضريبة التي كانت تفرض على حركة نقل البضائع داخل حدود ولاية مصر وخاصة عند دخولها المدن الكبرى كالقاهرة, والإسكندرية وتسمى أيضا بـ" فردة الغلال "[١]، وقد توسع محمد علي باشا في جبايتها حيث فرضت على حركة نقل السلع بين القرى والأرياف بعد أن كانت قاصرة على المدن الكبرى فقط, وتبلغ قيمة هذه الضريبة ١٢% من قيمة البضاعة المنقولة[٢], وتشير المصادر أنها كانت تفرض على إردب القمح بواقع ٧٢ قرشا و٥٤ قرشا على إردب الفول ومثلها على إردب الشعير, وكانت فردة الغلال تعطى بالالتزام إلى بعض الأغوات والأعيان, وكان هؤلاء يعطون تصاريح خاصة على البضائع المنقولة بعد استقطاع الضريبة المقدرة عليها وتؤخذ عند دخول البضائع إلى الأسواق[٣].

ج – الضرائب على الحرف والصناعات :

فرضت على العمال العاملين في الورش والمصانع التي اقامها محمد علي باشا ضريبة تعادل مرتب شهر واحد في السنة (تبعاً للأجور اليومية أو المرتب الشهري) وتعطي المصادر قيمة أجور ومرتبات بعض العمال والحرفيين اليومية والشهرية التي يمكن على أساسها أن تقدر قيمة الضرائب المفروضة عليهم كما هو موضح في الجدول الآتي:

(١) نجم الدين, المصدر السابق, ص١٥٥.

(٢) محمد, المصدر السابق, الإدارة المالية, ص١٣٣.

(٣) نجم الدين , المصدر السابق, ص١٥٦؛ ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٦.

الجدول رقم (٥)

أجور عمال الترسخانة ومقدار الضريبة المقدرة عليها بالقروش[١].

المهنة	الأجرة اليومية	المرتب الشهري	قيمة المرتب السنوي	مقدار الضريبة السنوية
عامل مصري ماهر	٥	١٥٠	١,٨٠٠	١٥٠
عامل أوربي	١٥	٤٥٠	٤,٥٠٠	٤٥٠
حارس	٤	١٢٠	١,٤٤٠	١٢٠
حمال	٣	٩٠	١,٠٨٠	٩٠

وكان محمد علي باشا يلجأ إلى خصم ما بين الربع والنصف من مرتبات العمال في حال عجزهم عن سداد المطلوب منهم ,فيما كان يقترح على المأمورين زيادة ساعات العمل في الورش والمصانع بهدف زيادة أجورهم ثم خصم النصف منها لسداد المتأخر عليهم[٢], كما فرضت على الباعة المتجولين والتجار وجميع اصحاب الحرف كالحدادين, والنجارين, والصاغة وصانعي السلاح والنحاس, وبائعو شراب العرقسوس, والصرماتية (الإسكافيين), والسراجين ضرائب مختلفة ومتفاوتة[٣], كما فرضت على الراقصات وبنات الهوى, والمزيكاتية (الموسيقيين) ,والحُواة (السحرة) ضرائب متنوعة وقد بلغت قيمتها ٤٢ كيس في ميزانية عام ١٨٣٣م[٤], ولم يكن هناك استثناءات من اداء هذه الضرائب إلا في حالات نادرة عندما أعفي الشحاتين والحانوتية (حفاري القبور), والندابات من الضرائب بموجب الأمر الصادر منه في ١٥ أيار ١٨٣٦م[٥], وكان لكل

(١) صلاح أحمد هريدي, الحرف والصناعات في عهد محمد علي, ط١, (القاهرة, دار المعارف, ١٩٨٥م), ص ١٨٧؛ نجم الدين, المصدر السابق, ص ص ١٥٦, ١٥٧.

(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٢٧٨٧), ص ١٥٥.

(٣) هريدي, المصدر السابق, ص ص٥٠-٨٦.

(٤) كلوت بك, المصدر السابق , ص ٣٠٨.

(٥) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٢٥٧٩), ص ٩٩.

سوق متخصص محصل للضرائب لا يحق له أن يتعداه إلى سوق آخر(١), وبحلول عام ١٨٤٢م أمر محمد علي باشا بإعادة تنظيم هذه الضرائب واستبدالها بضريبة سنوية تسمى " الويركو " للحد من الفوضى في جبايتها ,وكان شيوخ الطوائف الحرف مسؤولين أمام الحكومة عن دفعها(٢).

د- أعمال السخرة :

تحمل أهالي مصر مشاق أعمال السخرة ألتي يمكن أن تعد كنوع من الضرائب الغير نقدية؛ إذا اعتبرنا أن الفرق بين ما كان يتقاضاه العامل في السخرة من أجر زهيد (دون مقابل احياناً) وبين ما كان يجنيه لقاء عمله سواء أكان فلاحاً أو حرفياً يكون نوع من أنواع الضريبة, وقد اعتمد محمد علي باشا على الأهالي في حفر الترع وشق القنوات وبناء السفن والخدمة في الجيش وغيرها من الأعمال الشاقة التي كانوا يقومون بها, وكان الفلاحين وأرباب الحرف والصناعات يضطرون إلى ترك حقولهم ومدنهم وأسرهم للقيام بهذه الاعمال, وتُطلعنا الأوامر الصادرة منه على بعض الأرقام التي يمكن أن يستدل منها على مقدار هذه الضريبة, فمثلا يشير في أحد الأوامر الصادرة منه في ٣ كانون الأول ١٨٢٨م إلى عموم مأموري الأقاليم " بسرعة القبض على شبان أقوياء سليمي البنية... وإرسال ما يجري القبض عليهم من الأقاليم البحرية إلى الجعفرية ومن الأقاليم القبلية إلى بني سويف لغرض فرزهم بمعرفة الحكماء [المختصين] وإلحاقهم بالقوات المصرية المتواجدة في بلاد الشام "(٣), وقد حدد المطلوب من الأفراد كما هو موضح في الجدول الآتي:

(١) هريدي, المصدر السابق , ص ٨٦.

(٢) نجم الدين, المصدر السابق , ص ١٥٧.

(٣) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (١١٤١), ص٢٣٩.

الجدول رقم (٦)

عدد الأفراد المطلوبين من الوجه القبلي والبحري في مصر لغرض التحاقهم بأعمال السخرة[١]:

المأموريات والأقاليم	عدد الأفراد
مأمورية القليوبية	١٥٠
نصف الشرقية	٣٢١
النصف الآخر منها	٢٠٦
منوف وأشمون جريس	٢٤٥
مليج وابيار	٣٢٥
نصف المنصورة	٢٠٨
قسم المنصورة	١٧٥
نصف الغربية	٢٥٠
فوه وكفر الشيخ	١٣٦
محلة دمنة	٧٥
المحلة ونبروه	١٤٠
البهنساوية البحرية	٧٩
القبلية	١١٩
شرت اطفيح	٥٣
الفيوم	١٢٢
المنيا	١٢٥
منفلوط والاشمونيين	١٦٠
أسيوط	١٤٨
طنطا	١٤٤
قنا	١٤٦
إسنا	٧٥
المجموع	٣٣٩٩

(١) المصدر نفسه, ص ص٢٣٩ ,٢٤٠.

كما يشير أمر أخر صادر منه بتاريخ ١٦حزيران ١٨٣٧م إلى مأموري بعض المديريات يحثهم فيه على " سرعة القبض على ستمائة واربعين نفراً من أولاد الأقباط من سن الرابعة عشر إلى العشرين وإرسالهم إلى مدير ديوان البحرية بلاسكندرية لضرورة لزوم شغالة للترسخانة ", وحدد العدد المطلوب كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(٧)

عدد الأفراد المطلوبين من الوجه القبلي والبحري من أقباط مصر لغرض التحاقهم بأعمال السخرة في الترسخانة[١].

المديريات	عدد الأفراد
مديرية المنوفية	٨
مديرية الغربية	٢٠
مديرية الشرقية و الدهقلية	٣٠
مديرية القليوبية	٢٠
القليوبية نصف أول وسطي	١٢٠
القليوبية نصف ثاني وسطي	١٢٠
مديرية أول قبلي	١٥٠
مديرية قنا	٥٠
مديرية إسنا	٥٠
المجموع	٦٤٠

ويشير الأمر بأنه لم يكن يعفي حتى المراهقين من اداء الأعمال الشاقة كالعمل في بناء السفن, كما أن مأموري المديريات كانوا يجدون صعوبة في جمع الأعداد المطلوبة وكان يوجه إليهم تهم الإهمال والتقاعس في اداء المهمات الموكلة إليهم[٢].

(١) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج٢, الوثيقة رقم (٣٢٦٠), ص ٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه.

ثالثا- أثر الضرائب على المجتمع المصري :

تركت الضرائب وطرق جبايتها الأثر البالغ على المجتمع المصري في عهد محمد علي باشا إذ لم يكن هنالك نظام أو قاعدة ثابتة لجبايتها, وفي كثير من الأحيان تفرض ضرائب متنوعة بشكل مفاجئ, ويشير الجبرتي في تاريخه وهو مؤرخ شهد عهد محمد علي باشا في مصر إلى كثير من هذه الحالات. ففي معرض وصفه لأحداث ١٢تموز ١٨٠٧م أشار إلى ذلك قائلاً : "فيكون الإنسان جالساً في بيته فما يشعر إلا والمعينون [الجباة] وصلوا إليه وبيدهم بصلة الطلب [أوامر الجباية] إما خمسة أكياس أو عشرة أو اقل أو اكثر فإما أن يدفعها وإلا قبضوا عليه وسحبوه إلى السجن فيحبس ويعاقب حتى يتم المطلوب منه فنزل بالناس أمر عظيم وكرب جسيم", كما يصف حالة بعض تجار القاهرة قائلا: " وفي الناس من كان تاجراً ووقف حاله بتوالي الفتن والمغارم... وأفلس وصار يعيش بالكد والقرض, ويبيع متاعه وأثاث داره وعقاره ,واسمه باقي في دفاتر التجار فما يشعر إلا والطلب لاحقه... لكونه كان معروفاً في التجارة, فيؤخذ ويحبس ويستغيث ولايغاث ولا يجد شفاعة ولا راحماً "[١], كما يصف حالة أهالي الإسكندرية وما لحق بهم من الظلم والحيف من شدة الضرائب في معرض وصفه لحوادث٢٩ نيسان ١٨٠٧م قائلا:" بعد خروج الإنكليز من مصر أمر الأتراك أهالي الرشيد بتحصيل الضرائب وطلبوا منها الأموال والكلف الشاقة وموجدوا فيها أرزاق... حتى خرج كبيرهم السيد حسن كريت ...وقال: أما كفانا ما وقع لنا من الحرب وهدم الدور وكُلف العسكر, فدعونا نخرج ... ولنأخذ معنا شيئاً ونترك لكم البلد, افعلوا بها ما شئتم"[٢], ويشير في غير موضع من كتابه قائلا: " قرروا أيضا فرضة غلال وسمن وشعير وفول على البلاد والقرى ... وأن لم يجد المعينون للطلب شيئا من الدراهم عند الفلاحين, أخذوا مواشيهم وأبقارهم لتأتي أربابها ويدفعون ما عليها, ويأخذوها ويتركوها للجوع والعطش فعند ذلك يبيعونها

(١) الجبرتي, المصدر السابق, ج٤, ص ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه, ج٤,ص ٩٢.

على الجزارين ... بأقصى قيمة [أدنى سعر] ويلزمونهم بإحضار الثمن, فإن تراخوا... شدوا عليهم بالحبس والضرب "[١].

يتضح مما تقدم أنه لم تكن شدة الضرائب وحدها التي كان لها الأثر السلبي على المجتمع المصري بل تعدته إلى التعسف في جبايتها, وكان الناس يلجؤون في كثير من الأحيان إلى الزعماء الشعبيين مثل السيد عمر مكرم نقيب الأشراف في مصر يشكون إليه الظلم والحيف الواقع بهم ففي عام ١٨٢١م لجأ أهالي القاهرة إليه احتجاجا على تعداد البيوت لغرض فرض الضرائب عليها فاتهمه محمد علي باشا بتحريض الأهالي على العصيان وأمر بنفيه [٢], وكثيرا ما كان الأهالي يتحينون الفرص لكي يعلنون احتجاجهم على الضرائب الفادحة فكانوا يقومون بطرد الجباة من القرى واحياناً يقدمون على قتلهم إذا اقتضى الأمر, وكان ينادى في القرى عند وصول المكلفين بالجباية " لأظلم اليوم, ولاتعطوا الظلمة شيئا من المظالم التي يطلبونها منكم " إلا أن سلطة الحكومة المصرية كانت قوية فيتم القضاء على هذه الاحتجاجات بسرعة[٣].

كان محمد علي باشا يدرك مدى الفساد المستشري في جباية الضرائب وتشير أحدى المصادر أنه حاول استبدال الجباة وغالبيتهم من المماليك والاتراك بالمصريين على اعتبار أنهم اكثر دراية بشؤون الفلاحين؛ فكانوا اكثر ابتزازاً وقساوةً من سابقيهم على الأهالي, وكان محصلوا الضرائب يستخدمون الضرب بالسوط " الكرباج " لجبايتها من الأهالي وهذا ما دعاه إلى الغاء هذا الأسلوب في الجباية لاحقاً, كما أنه كان يقوم بممارسة الضغط المتواصل على الجباة والملتزمين لسداد ما عليهم من الضرائب فيلجؤون إلى الإقتراض بالربا وبفائدة تصل إلى ٣٠% من قيمة المبلغ المطلوب, ويقوم هؤلاء بدورهم بممارسة الضغط الأكبر على الأهالي والفلاحين, وفي الوقت نفسه كان يعطي اصحاب العهدة من الجاليات الأوربية شيء من المرونة في التعامل إذ كان يمنحهم الفرصة تلو. الأخرى لسداد الأموال المطلوبة منهم[٤], وقد وصف أحد المصادر المعاصرة

(١), الجبرتي, المصدر السابق, ج٤, ص ١١٥.

(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٢٥٣), ص ٥٨.

(٣) الجبرتي, المصدر السابق, ج٤,ص ١٠٦.

(٤) فارجيت, المصدر السابق, ص١١٠؛ زيان, المصدر السابق, ص١١٣.

لتلك الفترة حالة الفلاح المصري قائلا :" أن الحكومة تعتمد على عدم تطوير الفلاح أو نقل أي تقدم فني له بل تتركه يعمل كآلة أنتاج ويعامل معاملة أقل من الحيوان الذي يعمل في المزرعة "[١], وتشير إحدى وثائق القنصلية النمساوية في الإسكندرية و المؤرخة في ١٥ كانون الأول ١٨٢٦م" من المؤكد أن مواطني الريف المصري يعانون من الفقر الشديد ونقص الأغذية ... ومما يثير الامتعاض أن يعرفوا أن الباشا ... حتى يمتلك محصول القطن يقوم بإجبارهم على زراعته ويقدر ثمنه تعسفاً ... ويجبرهم على الحياة الضنك بأن يدفع لهم الأقل القليل الذي يكسبوه بجهد جهيد, ويضطرون إلى تحمل خسائر تصل إلى ٢٨% حتى يحصلوا على المال... دون أن يقوم بحساب احتياجاتهم "[٢].

كان لأسلوب التضامن الذي استخدمته الحكومة المصرية لجباية الضرائب أن جعل الكثير من القرى مهجورة بعد أن أرهق أهلها بالضرائب فاضطروا إلى ترك حقولهم ومواشيهم وكان محمد علي باشا يرغم أقارب الأهالي الفارين على اداء الضرائب التي في ذمة أقربائهم[٣], كما كان يصدر الأوامر المتتالية التي تدعو حكام المديريات والاقاليم بملاحقة الفارين وعدم التراخي في القبض عليهم وإعادتهم إلى قراهم وتوريد المحاصيل اللازمة والالتزامات الأخرى مثل اعمال السخرة والتجنيد والضرائب[٤].

لم يكن محمد علي باشا وحده المسؤول عن هذه الفوضى الاجتماعية في جباية الضرائب إذا صح التعبير بل أن معارضيه من المماليك قبل أن يتم القضاء عليهم عام ١٨١١م كانوا يقاسمونه شيء منها إذ تشير المصادر المعاصرة لتلك الفترة إلى الكثير من الحالات التي اضطر فيها الأهالي إلى ترك مدنهم وقراهم بسبب إرغامهم على دفع الضرائب وكلف بالغة والتي تجاوزت إلى حد اخذ الاطفال والنساء في حال عجز الأهالي عن سداد المطلوب منهم[٥].

---

(١) فارجيت, المصدر السابق, ص ١١٠.

(٢) ساماركو, المصدر السابق, الوثيقة رقم(٣٥),ص٦٧.

(٣) محمد, الإدارة المالية المصدر السابق, ص ٩٨.

(٤) شلبي, المصدر السابق, ص ٩٤.

(٥) الجبرتي, المصدر السابق,ج٤, ص ص ١٤-٨٥.

يشير أحد المصادر أن أهالي مصر تعرضوا لبؤس لم يسبق له مثيل بسبب كثرة الضرائب التي فرضت عليهم وأن احوالهم كانت اسوأ ما كانت عليه في أي وقت مضى حيث وصل العبء الضريبي على الفرد "إلى جنيهين استرلينيين وكان هذا يساوي ما كان يدفعه سكان بريطانيا العظمى, وضعف ما يدفعه الفرنسيون وأربعة أضعاف ما يدفعه الشعب الإسباني"(١), وقد اشارت ريفلين إلى حادثة قال فيها أحد الفلاحين:" أن محمد علي يحسد القمل الذي يمص دم الفلاح"(٢), ويشير مصدر أخرى أن محمد علي باشا فرض ضرائب متنوعة إلى درجة "جعلت وزراء مالية الدول الأوربية يشعرون بالغيرة من تنوعها "(٣), ونظرا لسوء حالة الأهالي انتشرت ظاهرة السرقة في المجتمع المصري فكانوا يقومون بسرقة البضائع المنقولة عن طريق النيل ومخازن الحكومة المصرية(٤), وقد وصل الحال بالحكومة المصرية إلى هدم قرى بكاملها اتهمت بأعمال السرقة وكان الأهالي يقومون بسرقة القمح من مخازن الحكومة فضلاً عن الفول والأرُز, وقد انضم الموظفون الحكوميون إليهم بعد أن تأخرت الحكومة عن صرف مرتباتهم(٥), ونتيجة للفقر الشديد انتشرت الأمراض التي فتكت بالسكان كمرض الكوليرا عام ١٨٣٥م ,فضلاً عن المجاعات كالمجاعة التي حدثت عام ١٨٣٧م(٦), كما كان لسياسة الاحتكار التي طبقها محمد علي باشا أن جعلت أنتاج الأهالي من المحاصيل وغيرها عرضة للخسارة اذ يضطر الفلاح إلى بيعها بأسعار تقل عن سعرها الحقيقي وهو ما زاد من بؤس الأهالي, وتصدر احكام تصل إلى الإعدام في حال ثبت أن الأهالي حاولوا التلاعب بأسعارها عند وصولها إلى المخازن(٧), وتشير إحدى الوثائق أن التجارة في مصر تعرضت الى الركود

(١) ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٦.
(٢) المصدر نفسه, ص١٩٧.
(٣) فرجيت, المصدر السابق, ص١١٠
(٤) ريفلين, المصدر السابق, ص١٩٩.
(٥),المصدر نفسه ص ١٩٩.
(٦) المصدر نفسه, ص ١٩٧.
(٧) شلبي, المصدر السابق ,ص ص ٨٦-٩١.

الشديد بسبب الفوضى في الجباية [١], والغريب في ما تقدم أن محمد علي باشا كان مقتنعاً بأن شعبه كان سعيداً قانعاً وكان يكثر الحديث عن رغبته في تحسين أحوال المصريين في نفس الوقت الذي كان يأمر به مديري الأقاليم بممارسة المزيد من الضغط الاقتصادي على الأهالي[٢]. فربما كان طموحاته السياسية الواسعة ورغبته الآنية في توسيع رقعة الدولة التي أقامها في مصر أن جعلته لا يلتفت إلى امكانية الشعب وقدرته على تلبية كل متطلباته وخاصة الاقتصادية.

الخلاصة والاستنتاجات :

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الاتية:

- اعتبرت سياسة محمد علي باشا المالية غير مستقرة فهو يأمر بتشكيل ديوان المالية ثم يقوم بإلغائه بعد فترة وجيزة ويأمر بتشكيل ديوان الواردات عوضاً عنه ثم يلغيه ويشكل ديوان المالية مرة أخرى, ثم يلغي الالتزام ويستبدله بنظام العهدة ,ثم يلغيه ويستبدلهم بموظفين حكوميين للقيام بأعمال الجباية, ثم يلجأ إلى اتباع نظام التضامن الضريبي ثم يلغيه, فتحمل الشعب اعباء اقتصادية كبيرة .
- لم يترك محمد علي باشا من خلال السياسة الاقتصادية التي اتبعها في مصر وخاصة في مجال الضرائب والاحتكار أية فرصة للكسب الشخصي وهو ما جعل الشعب المصري مرهوناً بسياسة الدولة الاقتصادية، وهو ذات الأسلوب الذي اتبع في إدارة السياسة الاقتصادية المصرية حتى عام ١٩٧٠م. فأصبح الشعب بما فيه من عمال وفلاحين موظفين لدى الحكومة المصرية.
- أنهك الشعب المصري اقتصاديا بسبب الزيادة المطردة في الضرائب ولحق به الجوع والعوز وتفشت فيه الأمراض الاجتماعية كالغش والسرقة.

---

(١) ساماركو, المصدر السابق, الوثيقة رقم (٦٠), ص٩٧.

(٢) الأوامر والمكاتبات, المصدر السابق, ج١, الوثيقة رقم (٢٥٢), ص٥٨.؛ ج٢, الوثيقة رقم (٣٥٢٦), ص٣٣٧.

- لم يحاول محمد علي باشا ادخال أي تطور على الفلاح وتركه عرضة للجوع والفقر والأمراض.
- لم تكن هنالك قاعدة ثابتة لمقدار الضريبة, ومواعيد جبايتها, كما كانت القسوة المفرطة والتعسف هي السمة الغالبة في جبايها.
- كان محمد علي باشا مقتنعاً اشد الاقتناع بأن سياسته الاقتصادية ستحقق نتائج تنعكس على رفاهية المجتمع وقد ثبت خطأ سياسته الاقتصادية فيما بعد عندما لجأت مصر إلى الاقتراض من الدول الأوربية .
- استخدم محمد علي باشا في كثير من الحالات أسلوب الضغط الضريبي على الشعب للتخلص من معارضيه من المماليك وعلماء الأزهر.
- نتجت عن سياسة محمد علي باشا الضريبية فوضى اجتماعية حيث ترك الفلاح القرية والريف و ساءت أوضاع الحرفين في المدن وهربت الكثير منهم إلى بلدان المجاورة ففقدت مصر جزءاً من ثروتها البشرية.
- لم يلغي محمد علي باشا نظام الالتزام بالكامل بل أن هذا النظام استمر في جباية واردات الجمارك وفي بعض القرى الزراعية البعيدة عن القاهرة.
- كان محمد علي باشا يطمح بسياسته هذه إلى تحقيق نتائج اقتصادية عاجلة على حساب القدرات والامكانيات الاقتصادية للمصريين.
- لم يتمكن محمد علي باشا من القضاء على الفساد في جباية الضرائب على الرغم من الرقابة الشديدة التي فرضها على مؤسساته الاقتصادية ؛لكون الفساد كان مستشريا بشكل أكبر من امكانية ايقافه.
- كانت عائدات الضرائب تنفق في مجملها على تجهيز الجيوش المصرية في اليونان, والحجاز, والسودان, وبلاد الشام بشكل أكبر بكثير من أنفاقها على المرافق والمؤسسات الأخرى.
- يحسب لمحمد علي باشا أنه تمكن من إعادة النشاط إلى الفرد المصري بعد سنوات من الخمول في عهد المماليك عن طريق توظيف جهوده بالأنشطة

الاقتصادية المختلفة كالزراعة, والصناعة, والجوانب الاقتصادية الأخرى, كما ويحسب له أنه كان بعيداً عن الانغماس في الملذات كما كان شائعاً بين ولاة الدولة العثمانية حينها.

Financial and Tax Administration in Egypt during the reign of Muhammad Ali Pasha 1805 – 1848 Ad

Lect. Dr.Ahmed Muhemed Nory

Abstract

Muhammad Ali Pasha managed to modernize Egypt and transformed it from the chaotic situation due to Mameluke reign into a more organized situation through modernizing the administration and military systems. He built many irrigation projects and modern industries, sent students and scientific missions to Europe and built printing and established a modern Egyptian newspaper. He expanded military domination over Hejaz, Sudan and the Levant. This military expansion needed a financial system that can bear the economic difficulties. The research discusses the financial policy of Muhammad Ali Pasha regarding tax and the influential changes upon the Egyptian economy, also the extent in which such an administration is in relation to Muhammad Ali Pasha's policy in term of taxes, which were the main sources for funding his domestic projects and outer wars. His tax policy affected the Egyptian society. The research came to an important conclusion that in spite of the fact that Muhammad Ali Pasha being able of modernizing Egypt in Administration, economy and military fields via depending on self-efforts, but all these were on the expense of Egyptian people who were been exhausted by different types of taxes. Also on the expense of Egyptian economy which consumed all its ability and resources. Such policy interprets the reason behind the Egypt's foreign debts and rising of loans in the reign of his Caliphs or successors. The research opens the gate for the researchers in the field of history of Egyptian economy to do deeper studies on the administrative and economic policies and find the shortcomings in the economic legislations during Muhammad Ali Pasha reign and which force Egypt to borrow money from European countries and bear the hard debt conditions.